

للدستور.

أما من حيث موضوع القانون المذكور فقد قضت بما يلي:
أولا، أن المواد 19 الفقرة الأولى، و23 الفقرة 3، و27 الفقرة الأولى، و28 الفقرة الأولى، و93 و27 الفقرة الثانية، و28 الفقرة الثانية، و60 و78 و38 الفقرة الأخيرة، و35 و96 الفقرة الثالثة، و49 الفقرة الأخيرة، و72 الفقرة الأخيرة، و52 من هذا القانون غير مطابقة للدستور.

ثانيا، وأن المواد من 102 إلى 109 تكتسي طابعا تنظيميا، وأن مضمونها ليس فيه ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسيرات المقدمة بشأنها. ثالثا، بأن باقي مواد القانون ليس فيها ما يخالف الدستور، مع مراعاة التفسيرات المقدمة بشأن المواد السبعة الفقرة الأولى و19 الفقرة الثانية و23 الفقرة الرابعة، وكذا المواد المرتبطة بها.

كما يحيط المجلس الموقر علما، بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تخصص لاختتام دورة أكتوبر من السنة التشريعية 2018-2019.

وبالنسبة لعدد الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 12 فبراير 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 49 سؤالا؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: 11 جواب.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

إذن نشرع الآن على بركة الله في معالجة أسئلة المحور الأول المتعلق بموضوع التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة. وعندنا في البرنامج أربعة أسئلة، نبدأها بأول سؤال لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

لابد في البداية أن أتوجه بالشكر للسيد رئيس الحكومة، على مبادرته الرمزية حيث كان يتجول قبل انطلاق الجلسة بين الكراسي الخضراء عوض الجلوس مباشرة في الكرسي المخصص له، كانت مبادرة طيبة واستحسنها السادة البرلمانيين واعتبرها أنها تواصل وتواضع من السيد رئيس الحكومة، دائما لشخصه، فشكرا لك مرة أخرى.

أمر مباشرة للسؤال، إذا كانت السيد رئيس الحكومة التدابير الجمركية

محضر الجلسة رقم 208

التاريخ: الثلاثاء 06 جادى الآخرة 1440هـ (12 فبراير 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربع وثلاثون دقيقة، إبتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين إثنين:

- الموضوع الأول: التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.

- الموضوع الثاني: برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على بركة الله نبدأ الجلسة ديالنا التي نعقدها طبقا لأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، هذه الجلسة سنتناول موضوعين اثنين:

- الأول يتعلق بالتدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة.

- والموضوع الثاني يتعلق ببرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين المحترم.

السيد أحمد لحريف، أمين الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مجلس المستشارين بقرار المحكمة الدستورية رقم 89/19 بشأن القانون رقم 32.15 المتعلق بالتنظيم القضائي الذي صرح بمقتضاه بأن مسطرة إقرار التعديلات المتدخلة من قبل مجلس النواب في قراءة ثانية على المواد 23، 24، 48، 52، 71، 96، 103، 107، من القانون المذكور غير مطابقة

على قطاع التجارة؟
وشكرا.

السيد الرئيس:
شكرا.

فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب عندو سؤال آخر في نفس المحور،
تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زملائي الأعزاء،

موضوع التدابير الجمركية والضريبية وأثرها على قطاع التجارة، ربما السيد
الرئيس كان ممكن أنها توصفها بالتجارة الداخلية، لأن حتى التجارة الخارجية
عندها ارتباط بالطبع بالتدابير الجمركية وتدابير ضريبية ومن مؤشرات ديال
البنك العالمي، هاذ المسألة ديال مثلا النظام الجمركي.

ولكن احنا نستحضر بالطبع في هذا الموضوع بالنسبة للتجارة الداخلية
الاضطرابات التي شهدتها النشاط الاقتصادي مؤخرا، إن على مستوى
التجارة أو على مستوى التوزيع بسبب سوء الفهم والتأويلات الخاطئة
للإجراءات التي صاحبت تنزيل نظام التعريف الموحد للمقاولة والفوترة
الإلكترونية، وهي مقتضيات تهم فقط المهنيين الذين يخضعون لنظام
المحاسبة (sous le régime de la comptabilité) ولا تهم بتاتا التجار
ومقدمي الخدمات الذين يخضعون للنظام الجزائي اللي هو (le forfait)،
هاذ الناس غير معنيين بتاتا بهاذ الإجراءات اللي جات في القانون المالي
ديال 2018 واللي تعططنا واحد الفترة انتقالية ديال سنة من أجل أجرأتها
على صعيد القانون المالي ديال 2019.

وحتى بالنسبة لهاذ الفترة الخاضعة لنظام المحاسبة والفوترة الالكترونية،
الأحكام الجديدة الخاصة بها ما هي مرتبنة ومرهونة بصور نص تنظيمي،
مازال ما كاينش النص التنظيمي من أجل أجرأتها على أرض الواقع.

واقترحنا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب السنة الفارطة في
القانون المالي ديال 2018، ملي تخذات هاذ التدابير اقترحنا فترة انتقالية
ديال سنة، وكنشكرو الحكومة على التجاوب الإيجابي معها اللي أعطتانا
هاذيك السنة الانتقالية إلى سنة 2019.

ربما ضعف التواصل مع المهنيين، ربما غياب الجانب البيداغوجي في
شرح هاذ الإجراءات أفرز سوء فهم استغله، احنا غادي نقولو المسائل كيفها
خاصها تقال، استغله بارونات مافيا ديال التملص الضريبي والقطاع غير
المهيكل لتجيش التجار الصغار ودفعمهم للاحتجاج، هذوك التجار الصغار،

والضريبية تكتسي أهمية كبرى في مجال تطوير القطاع التجاري وعصرته،
فإن فعاليته تزداد ملحاحية أمام ما بات يعرف بالاقتصاد العالمي من
تجاذبات عميقة من جهة، ومن جهة أخرى في علاقة بالتوتر الأخير بين
التجار المغاربة والحكومة على إثر التدابير الضريبية التي جاء بها قانون المالية
سنة 2019.

في هذا الإطار نود السيد رئيس الحكومة المحترم، أن نسائلكم في
سياستكم العامة المرتبطة بالتدابير الجمركية والضريبية وانعكاساتها على قطاع
التجارة؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال في نفس الموضوع لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يلعب قطاع التجارة دورا أساسيا في النسيج الاقتصادي لبلادنا، فإلى
جانب الدور الحيوي الذي يضطلع به في تنشيط الدورة الاقتصادية
باعتباره وسيطا بين القطاعات المنتجة والمستهلك، يعتبر كذلك مصدرا مهما
لتنمية مداخيل الدولة.

لذا، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هو تقييمكم لآثار التدابير
الجمركية والضريبية المفروضة على قطاع التجارة؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الحلوطي.

ولدينا سؤال ثالث في نفس المحور لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، عملت الحكومة على اعتقاد حزمة من
التدابير الجمركية والضريبية الجديدة طالت عدد من القطاعات الحيوية
والإستراتيجية.

السيد رئيس الحكومة المحترم، ما أثر هذه التدابير الجمركية والضريبية

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

إذن السيد رئيس الحكومة المحترم مرحبا بكم لهذا المنبر للإجابة على الأسئلة التي استمنا إليها.
آسف السيد الرئيس المحترم.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين.
السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء وأعضاء الحكومة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكركم جميعا على طرح هذا السؤال وإثارة هذا الموضوع المهم جدا، المهم بالنسبة للتجار والمهنيين والمهم بالنسبة للمقاولات والمهم بالنسبة للمواطنين والمواطنات.

ولا يخفى أن قطاع التجارة هو من القطاعات الأساسية في النسيج الاقتصادي الوطني، باعتباره مصدر أساسي لتوفير فرص الشغل لشريحة هامة ممتدة من المواطنين والمواطنات، فضلا عن الدور الذي يقوم به هذا القطاع الهام في الرواج التجاري، في دعم ديناميكية الاقتصاد الوطني.

ويحتل قطاع التجارة الداخلية الرتبة الرابعة على مستوى خلق الثروات، حيث بلغت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام الوطني حوالي 8%، وذلك بقيمة مضافة بلغت سنة 2017: 84 مليار درهم، كما يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد مناصب الشغل على الصعيد الوطني عموما، ولكن في المجال الحضري القطاع التجاري هو أول المشغل، 1160000 شخص أي 21% من الساكنة النشيطة في المدن تشتغل في هذا القطاع التجاري.

إضافة إلى أن قطاع التجارة هو حلقة وصل بين المنتج والمستهلك، ولذلك فهو الذي يساهم في تموين القرى والمدن الصغيرة والأحياء البعيدة وغيرها، وهو الذي يمون في مختلف المنتجات والخدمات التي يوفرها المستهلك، وبما أن هذه الجلسة تأتي في خضم الجدل الدائر والقائم أخيرا حول بعض التدابير الضريبية المرتبطة بقطاع التجارة، فإني سأحدث بعد قليل عن قضية نظام الفوترة الإلكترونية وعن التعريف الموحد للمقاولة وأيضا عن الوثائق الواجب الإدلاء بها لمراقبي الجمارك والضرائب غير المباشرة.

لكن قبل ذلك هذه مناسبة لأقول بأن الإجراءات الجبائية، أولا الإجراءات في مجال السياسة العامة، ثم الإجراءات الجبائية التي كتمها هذا القطاع هي كثيرة وكلها عندها واحد الهاجس هو دعم هذا القطاع وتنظيمه وجعله قادر على أن يلبي الحاجيات وأن يبقى قادر على خلق مناصب

عن حسن نية، احنا ما نتنكلموش لأن الإجراءات الضريبية الجديدة لا تهم تماما الناس اللي في (forfait)، يعني اللي أقل من مليون ديال الدرهم فأقل هاذو غير معنيين بتاتا بهاذ المسائل.

إذن هذو ناس آخرين اللي عندهم مصالح أخرى اللي باغيين الضباية هما اللي استغلو حسن النية ديال هاذ التجار الصغار اللي احنا معهم وباغيين نواكهم وما كنتنكلموش على القطاع غير المهيكل المعيشي، ما نتنكلموش عليه تماما، احنا بالطبع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار التضامن هاذ العام ثبت بأنه من خلال المقاولات الكبرى ديالو اللي تفرز 40 مليون ديال الدرهم ديال الأرباح أنه ثبت التضامن الوطني اللي تكلم عليه سيدنا الله ينصرو في الخطب ديالو الأخيرة.

المسؤولية مسؤولية مشتركة يتحملها الجميع، حكومة وإدارة ومؤسسات للوساطة، في هاذ الإطار نتمن المرونة التي أبانت عنها إدارة الضرائب والجمارك في تعاملها مع مطالب الممثلين المهنيين حول هذا الموضوع.

واحنا انطلاقا من قناعتنا بأن الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة والناتج السلبية للتهريب تهدد استمرارية المقاولة وتنافسية الاقتصاد الوطني، وأن تفعيل العمل بنظام التعريف الموحد للمقاولة تكنسي أهمية كبرى فيما يتعلق بتحديث الاقتصاد وترسيخ مبدأ الشفافية والوضوح اللي احنا في الاتحاد العام نطالب وننادي به منذ سنة 2011، السيد رئيس الحكومة، احنا في 2011 من طالب بتفعيل هاذ (L'ICE) التاريج الموحد للمقاولة وهو الهاجس الذي جعلها نساند هذا الإصلاح.

من نافلة القول أن الضغط الجبائي على المقاولات بالمغرب وصل مستويات جد مرتفعة مقارنة مع باقي دول حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ارتفاع الضغط الجبائي وباقي التحملات المفروضة بصفة عامة على المقاولة يدفعها للانزلاق نحو القطاع غير المنظم في الصراع من أجل البقاء.

وهنا تثير انتباه الحكومة إلى استفحال ظاهرة القطاع غير المنظم واندياحه، ونحن لا نقصد القطاع، كما قلت، غير المنظم المعيشي الذي من واجبنا أن نسانده ونساند فاعليه، إنما نحن نتكلم عن مافيا التهريب، كما قلت، الذين يحققون أرباح طائلة وأرقام معاملات بالملايير في بعض الحالات، الملايير من الدراهم بعيدا عن قواعد المنافسة في تمص فاحش من أداء الالتزامات الضريبية والاجتماعية.

في وقت، السيد رئيس الحكومة، اللي 2% من المقاولات تتأدي 80% من الضريبة على الشركات، هذا راه رقم خطير جدا، يعني راه خاصنا لا بد نوسع من الوعاء الضريبي باش نخفضو من الضغط الجبائي، واش احنا غادين في هاذ الاتجاه أم لا؟ هذا إشكال حقيقي.

قضية أخرى، وهنا بالنسبة للجميع وخصوصا بالنسبة للمستشارين الأعراف اللي تيمثلو فئة الأجراء، أن في إطار الحوار الاجتماعي، واحنا عندو الراهنية ديالو، لأن نتنكلمو في الحوار الاجتماعي..

2016 غادي تكون، وهادي بوحدها راه تتحيد واحد الدين على الدولة وعلى الحكومة كبير وأيضا تنفس على الاقتصاد الوطني، وقرينا إن شاء الله غادي تشوفو التأثيرات ديالها، هنا التأثيرات ما يمكنش تكون فورا بعد أسبوع أو أسبوعين خاص الناس يدخلو الفلوس يدوروا يخلصو الشركات الأخرى الصغيرة، يخلصو التجار اللي خذوا من عندهم موردي الخدمات يخدمو، إلى آخره.

تحسين الولوج للتمويل عبر تبسيط آليات الضمان ورفع سقف التمويل عبر القروض الصغرى وهاد الشي الحمد لله راه تيطور سنة بعد سنة ودخلنا فيه إجراءات فهاذ قانون المالية.

وأريد فقط أن أشير هنا إلى أن هناك آليات للضمان مخصصة للمقاولات الصغرى جدا بهدف تبسيط ولوجها إلى التمويل عن طريق صندوق الضمان المركزي، صحيح أنه كثيرا أحيانا نجد مقاولات ما تعرفاتش، ما عرفاتش كيفاش تستند منو، هذا خاصنا نديرو عملية ديال التعريف به والمقاولات اللي استفتت تمشي عند مقاولات أخرى تعني تعرفها به.

ولكن يمكن أن أقول سنة 2018 بأن صندوق الضمان المركزي عن طريق آليات الضمان لقروض الاستثمار والاستغلال والتي قد تصل إلى 70% من القرض اللي غادي ياخذو الواحد، غادي تاخذو الشركة أو المقاوله تقريبا سنة 2018: 20 مليار درهم ديال الضمان اللي تعطت وكين واحد الضمان خاص وواحد الآلية خاصة هو "Damane Express" الضمان السريع خاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، هي آلية خاصة، وهاد الضمان السريع اللي مكن باش 10000 مقاوله سنة 2018 تستند منو كلها بالصغرى والمتوسطة ومنها 6800 مقاوله صغيرة جدا، فهذا نظام لتحفيز هذه المقاولات على، من العيش، وإلى لاحظتو راه هاد الشي عندو تأثير كبير على معيشة المقاوله، فسنه 2018 لأول مرة تنخفض الشركات التي أعلنت إفلاسها منذ 10 سنوات أول مرة في 2018 تنخفض، العدد ديالها راه شفتوه في بعض الجرائد الوطنية، لأول مرة تكون عندنا انخفاض نسبة البطالة منذ بضع سنوات على عتبة 10%، وهذا إن شاء الله مبشر على أنه هاد الإجراءات تتحقق التأثيرات ديالها أحيانا على المدى القصير، ولكن في أحيانا أخرى على المدى المتوسط والبعيد.

وأريد أيضا أن أقول لابد باش أن نشير لواحد القضية على أنه خرج واحد القانون جديد ديال غرف التجارة والصناعة تيدعم تيقوي الصلاحيات ديال غرف الصناعة والتجارة، تيرفع الحكامة ديال غرف التجارة والصناعة، تمكنا باش تقوم بالدور ديالها أكبر، القانون راه بدا التطبيق ديالو، ولكن احنا نتعرفو بأن عدد من المقتضيات القانونية تحتاج إلى بعض الوقت باش يتم التنزيل ديالها كاملا.

ولكن الأهم هو أن هناك اهتمام بهاد غرف التجارة والصناعة باش يكون عندنا ممثلين رسميين قانونيين للتجار وللمهنيين وللصناع أيضا، وأيضا ضاعفت الحكومة الدعم الذي تقدمه في ميزانية هاد غرف التجارة والصناعة،

الشغل من جهة وخلق الثروة من جهة ثانية.

هنا أريد أن أقول، بأن جميع الإصلاحات الهيكلية التي تمس تحسين مناخ الاستثمار هي في الحقيقة في الوقت ذاته تفيد التجار والتجارة وتحسن مناخ التجارة، لأن مناخ الاستثمار هو بهم جميع الذين يشتغلون في الاقتصاد، عندما نقول رقمته الخدمات فهو غادي يستافد منها التاجر والصانع والسياحة في مختلف الخدمات المقدمة، إلخ، كل واحد إلى سهلنا أي مسطرة راه الجميع يستفيد منها، بطبيعة الحال أنا كنعني الجانب ديال الاقتصاد.

فلذلك تحسين مناخ الاستثمار هو في الحقيقة تحسين للتجار وللصانع وللمهنيين في جميع المجالات.

وأريد أن أشير هنا الحمد لله بلادنا حققت واحد التقدم مهم في السنوات الأخيرة يزداد سنة بعد سنة، وأنتم رأيتم في سنة 2018 كيف أن مناخ الاستثمار والذي يحدد فهذا المؤشر ديال ممارسة الأعمال (Doing Business) تحسن مرة أخرى ب 9 نقاط من 69 إلى 90 في الترتيب بطبيعة الحال، وهذا شيء مهم، ومن المنتظر أن يتحسن أكثر في السنوات المقبلة ونصل للهدف الذي رسمنا.

وأيا مؤشر الحرية الاقتصادية اللي معروف واللي هو مؤشر يدل على جاذبية الفضاء الاقتصادي الوطني، جاذبيته للاستثمار، جاذبيته للمقاوله، جاذبيته للتجار، هذا أيضا تحسن هذه السنة ب 4 نقط، وهذا أيضا مهم جدا.

إذن هذا مؤثر على مناخ المقاوله على مناخ التجارة وكيعطينا واحد المحيط محفز وواحد المحيط آمن.

ولكن أيضا أريد أن أشير إلى أن مختلف الإعفاءات أو الإجراءات الجبائية التي وردت في القوانين المالية الأخيرة، هي فالحقيقة جزء كبير منها اللي غادي في اتجاه الاقتصاد يفيد أيضا التجارة والتجار.

فعندما نتحدث عن أنه التدابير العملية لدعم المقاوله المغربية برسم قانون 2019 درنا تقليص ديال الآجال ديال الأداء، تصفية الدين على الضريبة المضافة المتراكم وتسريع الإرجاعات غير هذا بوحده صفقو للحكومة، لأن 50 مليار واللي خرجت دبا 131 مليار خرجت للآن، شهر واحد خرجت 31 مليار تخلصات المقاولات العمومية، والمقاولات عموما وخا هي مقاوله عمومية كبيرة ولكن كتشري من عند التاجر، كناخد من عند المقاوله الصغرى والمتوسطة ونحن اشتربنا أن يذهب الجزء الأكبر من هاد الإرجاع ديال الضريبة على القيمة المضافة أن يذهب إلى مقدمي الخدمات، سواء كانت تجار أو كانت مقاولات التي أعطت وقدمت هذه الخدمات لهذه المقاولات، سواء كانت مقاولات عمومية أو كانت مقاولات خاصة.

احنا قلنا غادي نردو 50 مليار درهم فهاذ السنة، تراكت، على كم تراكت هذه؟ تراكت على مدى 15 سنة، احنا جينا واتخذنا قرار جريء بواحد الحكامة جديدة، إبداعية بدأنا السنة الماضية، ولكن هاد السنة في

الولوج للخدمات العمومية، دابا أنا كنعرب، نقرا بالعربية.

لأنه ثالثا غادي يخفض الكلفة والوقت بالنسبة للمقاول.

رابعا، غادي يطور الصديقة ديال الخدمات المقدمة للمقاول لأن غادي يكون عندنا إمكانية ضبط هاذ الخدمات حتى من جهة الإدارة ومن جهة المقاول إلى قدماتها الإدارة، باش نعرفو هاذ الخدمات تقدمت لهاذ المقاول خاصنا واحد إمكانية ديال التعرف على هاذ المقاول، توحيد تقديم الوثائق من قبل الإدارة بمعنى إلى ولات عندها (L'ICE) يمكن عدد من الوثائق اللي كهم مقاول معينة كانت في أي إدارة تجمع وتدار لواحد الإدارة واحدة ويمكن تقدم هذيك الوثائق كلها، الشباك الوحيد اللي كقولو.

مشات المقاول للاستثمار كايته عندنا الشباك الوحيد، خاصنا المقاول القضية ديال التغطية الاجتماعية (CNSS) ديالها ولا القضية ديال الضرائب، ولا قضية ديال بعض الجبايات الأخرى، ولا القضية ديال أي حاجة اللي كهمها لذا الإدارة، خاص تكون إمكانية هاذ الوثائق كلها، الشباك الوحيد يطلبها من الإدارات المعنية، وهذا يحتاج إلى رقم، إلى مقاول عندها رقم فبن ما كانت شي وثيقة ديالها كهمها بدل ما تمشي لكل إدارة تجيب الوثيقة يمكن هي في الشباك الوحيد هاذ الوثائق كلها تحي.

فلذلك دارت ذيك الساعة حملة من قبل المقاولات نفسها وطالبت بتعميم الزامية هاذ التعريف الموحد للمقاول.

إذن بدينا من 2011 وجينا تدريجيا حتى ل 2016 والمعنيين راه ماشي هما المقاولات، التجار الصغار والمتوسطين والمهنيين ما معنيينش به، إذن ساليينا واللي قال هاذ الشي خاص تردو عليه، راه تهضر أنا مع التجار أنفسهم، صافي انتهى وهاذ الشي راه قالتو إدارة الضرائب، تقال في الاتفاق اللي توقع مع المهنيين، وقتلنا أنا 3 أو 4 المرات، واللي دار شي حاجة من غير هاذ الشي، حيث ما معنيينش، انتهى.

والى طلبو شي واحد فهو غالط ويمكن يتعرض إلى كان من جهة الإدارة للمساءلة، لأن هاذ الشي وقع فيه أخطاء في التأويل وفي الفهم وأيضا في الممارسة، يعني بين مقدي الخدمات أو لا اللي عندهم الفواتير، إلخ.

إذن هذا بالنسبة للتعريف الموحد للمقاول، ويمكن أن نرجع جميعا إلى المرسوم ديال 2011.

دبا وقع واحد القضية أخرى هو الإلزامية، أشنو الجديد في 2016؟ هو الإلزامية التعريف الموحد للمقاول في التصريحات الجبائية، أي مقاول بغات تصرح لدى إدارة الضرائب خاصها دير هاذ التعريف الموحد ديالها، وهذا تيدخل في إطار تحسين مناخ الأعمال، هاذ الشي ماشي احنا نخترع العجلة، ما كايين حتى شي دولة في العالم تحترم رأسها إلا وعندها هاذ الإجراءات، لأن هي اللي كتولي واحد النوع من الشفافية في التعامل بين الإدارة وبين المقاول وبين المقاول والمقاول الأخرى.

لكن في 2016 أشنو وقع لنا في 2016؟ فاش تدارت الإلزامية في قانون المالية، من بعد تبين بأن ليس هناك استعداد باش تطبيق هاذ

بطبيعة الحال راه هاذ الدعم راه غادي يمشي بطريقة تصاعدية على حسب الحوار والنقاش اللي غادي يتم مع الحكومة.

وأیضا أريد أن أقول بأن هناك مناظرة في أبريل المقبل خاصة على التجارة، غادي تسبق المناظرة حول النظام الجبائي والضرائب اللي غادي يجي في ماي المقبل، يعني بعد شهرين تقريبا أو شهرين ونصف، غادي تدار الأولى وتدار الثانية، والغرض من هاذ المناظرة بطبيعة الحال هو في طريقة تشاركية، تشاورية مع المهنيين، مع جميع المتدخلين فهاذ القطاع ديال التجارة أولا ثم المعنيين بالضرائب ثانيا، باش نعاود نديرو واحد الخريطة جديدة بعد المناظرة الأولى ديال الضرائب.

هاذ المناظرة إن شاء الله غادي تعطينا واحد الرؤية جديدة ونشوفو أشنو هي التعديلات الضرورية على المستوى الاستراتيجي اللي خاصنا ندخلوها في النظام ديالنا الضريبي، لأن كما سنرى بعد قليل الإجراءات اللي كتدار راه ما كتدارش غير كنفكرو فواحد الصباح وكنزلو نديرو الإجراء، كلها كتكون مسطرة على مدى سنوات وكنجي تدريجيا.

وهنا أريد باش نرجع للإشكال الذي وقع في هاذ المرحلة الأخيرة، هاذ الإشكال يثير إلى عدد من التدابير، وهي التدابير التالية التي وردت أو دخلت حيز التنفيذ في إما قانون المالية 2018 ولا قانون المالية 2019، وهي أولا، إلزامية اعتماد برنامج معلوماتي للفوترة.

ثانيا، إلزامية تضمين رقم التعريف الموسع الموحد للمقاول (L'ICE) في الفاتورة، إلزامية تقديم البيان السنوي للمبيعات عن كل زبون باعتبار الرقم التعريف الموحد للمقاول، وقبل ذلك يعني إلزامية نظام الفاتورة الإلكترونية. فهنا أريد أن أرجع إلى شيء من التاريخ، أولا، بغيت نقول بأنه أول إجراء قانوني في ما يخص التعريف الموحد للمقاول (L'ICE) كان سنة 2011 عن طريق مرسوم يؤسس لهذا الرقم أو التعريف الموحد للمقاول.

وعلاش التعريف الموحد للمقاول؟ المواطنين باش نعرفهم عندهم رقم التعريف الوطني، ياك، رقم البطاقة الوطنية، المقاول باش نعرفوها خاص واحد رقم البطاقة الوطنية للمقاول بسيط، ما كايين شي حاجة.

وكان هذا مطلب من مطالب رجال الأعمال المقاولات، ولذلك الإتحاد العام لمقاولات المغرب، كما قال السيد المستشار منذ قليل، رجع إلى أنه من 2011 وهم كيطالبو باش التعريف الموحد للمقاول، ويطالبون، وفي 2016 فاش بدا الإلزامية ديالو، لأن من قبل بدأ تدريجيا، دائما هاذ الإجراءات كتبدا شوية بشوية، العام الأول، العام الثاني، كيستأنسو بها الناس، عاد كتدخل الإلزامية.

دارت الإتحاد العام لمقاولات المغرب واحد الحملة (adhérons à l'identifiant commun de l'entreprise) لنخترط في التعريف الموحد للمقاول، كتبين علاش بغا التعريف الموحد للمقاول، لأنه غادي يسهل حياة المقاول، لأنه غادي يمكن من سهولة تواصل المعلومات بين المقاولات بينها وبين المقاول الإدارة، لأنه غادي يسهل تبسيط المساطر في

ولا فيها شي حاجة كنتشوش يترشو، إذا أخرو 24 ساعة باش يدقق الأمور ديالو ويدرها مضبوطة ويساعد، لأن الإعلام خاصو يساعد في تحقيق وتطبيق وتفيد الأوراش الكبرى، وكنتعبروه شريك حقيقي في هذا الاتجاه. فلذلك باين التجار الصغار اللي معينين بالتصرح الجزافي لدى إدارة الضرائب والمهنيين أيضا، واحد الميكانيكيان، واحد (plombier) وواحد كهربائي، إلخ، كاع هاذو اللي عندهم جزافي راه ما معينينش بهاذ الشي كامل، لا بالفاتورة الإلكترونية ولا بالفاتورة ولا بالتصرح لدى إدارة الضرائب، لأن مدونة الضرائب واضحة ومحدد ذاك الشي.

صحيح أنه الإخوان فاش تحاورنا معهم، قال لك أودي هذيك مليون درهم في السنة ما كافيش طلعهو لنا، قلنا لهم ما كين مشكل نناقشو هذه القضية. باش نصححو هذه المسألة نقولو دبا ولات المعاملات توسعت، ولات وهذيك الأرقام اللي كانت عندها قبل ما كافياش تراجعوها دبا المناظرة ديال الضرائب اللي غادي تيجي نناقشو هاذ القضية. هذه من الأمور اللي ندخلوها.

ولكن هذه ما عندها علاقة بقانون المالية الحالي، عندها علاقة بإجراء قديم في مدونة الضرائب.

فإذن نراجعو هذوك الأخطر هذا ممكن وهذا منطقي، يمكن نقول لكم أنا إذا كنت أنا أتخذ القرار بوحدي أنا معه، ولكن احنا كهدرو مع المهنيين ومع المتدخلين كلهم خاصنا نتشاورو معهم وخاصنا نديرو واحد تشاركي إن شاء الله هذيك أسمو غادي تجينا وغادي نشوفو هاذ القضية.

إذن هناك، الجديد أيضا هو التوفر الفاتورة الإلكترونية وضخاها، ثانيا التوفر على برنامج معلوماتي للفوترة يستجيب لمعايير تقنية تحدها الإدارة طبقا للالتزامات المنصوص عليها في المادة 3 و7 أعلاه، هذا قانون المالية، دخلنا هاذ البرنامج المعلوماتي أش كيقول؟ كيقول لك وتحدد بموجب نص تنظيمي كيفيات تطبيق أحكام هذا البند حسب أنشطة كل قطاع، هذا النص التنظيمي باقي ما خرجش، إذن ما كينش مشكل، هاذي خرجو نص تنظيمي غادي نديروه بتشارك مع المهنيين باش نديروه بالطريقة لا من حيث الأنشطة المعنية، لا من حيث الفئات المعنية، لا من حيث المدى الزمني اللي غادي نطبقو فيه بالطريقة التي سنتفيد ولا تضر.

جا واحد الإجراء آخر هو العنوان الإلكتروني، الخاضعين للضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل فيما يتعلق بالدخول المهنية المحددة وفق نظام النتيجة الصافية الحقيقية أو النتيجة الصافية المبسطة، يعني ماشي الجزافي، مبسطة، هاذو يجب أن يتوفرو على عنوان إلكتروني لدى مقدمي خدمات المصادقة الإلكترونية وفق النصوص التشريعية هذا حتى هو تحدد بموجب نص تنظيمي كيفية تطبيق أحكام هذا البند.

إذن هاذو جوج للإجراءات لم يدخلو بعد حيز التنفيذ، لأن خاص بعدا يخرج النص التنظيمي.

نأسف كثير لأن هذه الأمور سببت واحد الشوية ديال التشويش على

الإلزامية، فبدأ التأخير ديال بدء العمل بهذه الإلزامية سنة بعد سنة، وهذا طبيعي، ودايما هاذ الأوراش ديال الرقمنة تيكون فيها هاذ المشكل، أتتا نتعرفو بأن المغرب الرقمي نمشيو في اتجاه المغرب الرقمي عندنا فيه تحديات، خاصنا نحاولو هاذ التحديات نكونو في المستوى ديالها، نديروها بالتدرج، نديروها عن طريق شراكة، نديروها عن طريق حوار، نساعدو باش يكون المهنيين، نتعني أنا المعنيين بالمقاولة، إلخ، يكونو قادرين، هاذ الشي كلشي ما كين حتى شي مشكل.

ولكن هذا راه واحد التوجه عالمي، أي تأخر في مجال الرقمنة سيؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى التنمية، ما بقاش تهضرو على النموذج التنموي الجديد إلى ما كينش الرقمنة، صافي خلاص، لأن العالم دبا تسير بواحد السرعة، واش أنت يمكن ليك 20 ورقة تصيفطها في ثانية وتتبقى ورقة واحدة دوز عليها نهار، ما يمكنش الرقمنة ستبسبب كل شيء، وبدلا من الإنسان ما يمشي من دارو أو لا من المكتب ديالو يمشي للإدارة الأولى، يمشي للإدارة الثانية، يمشي لمقاولة أخرى، هاذ الشي كل شي يمكن يدار عن طريق العمل بالرقمنة.

إذن احنا قلنا استعداد المقاولة شيء مهم، ما كين حتى شي مشكل، ندعمو باش يكون هاذ الاستعداد ما كين مشكل، طيب أشنو هو الجديد في 2019/2018؟

بالمناسبة يجب أن أقول شيء آخر، جميع المعاملات وخصوصا التجارية في واحد المستوى معين بطبيعة الحال، ضروري تكون بالفاتورة، هذا قديم من 93، إلزامية الفاتورة في المعاملات التجارية، إلزامية ديال الشيك في بعض المعاملات التجارية إلى تجاوزنا واحد الحد معين، هاذ الشي كل شي لضبط المعاملات، وهذا لحماية المرتفقين ماشي لحماية بالخصوص الدولة أو لا المال العام، واحد من واحد آخر بلا ما.. لأن الإشكالات الكبرى راه تتوقع بين المتعاملين، أكثر ما تقع بين المتعاملين والدولة وربما إلى مشينا للمحاكم وشفنا شحال من القضايا اللي في المحاكم اللي من هذا النوع كيبين لنا أنه لا بد من أن نذهب في اتجاه الضبط.

إذن الفاتورة الإلكترونية هي اللي جديدة، أما الفاتورة راه كايته، هناك اللي خاصو الفاتورة اللي كانت إلزامية عليه، غير قلنا له ديرها فاتورة إلكترونية اللي ما ملزمش بنظام الفوترة مجال التجار الصغار والمهنيين اللي عندهم النظام الجزافي راه معروفين وفق القانون في مدونة الضرائب راه محددين هاذو راه ما عليهمش هاذ الفوترة الإلكترونية، طبيعي التاجر الصغير.

راه بعض النكت وقعت واحد السيد سيفظ لي واحد (sms) كيقول لي أش هاذ الشي، قال لي مشيت نشري الحليب عند مول الحانوت قال لي واش حتى أنت نعطيك الفاتورة ولا أشنو، دبا هذا سوء فهم، مع الأسف، انتشر هاذ سوء الفهم، احنا كنبطبو من الإخوان خصوصا الصحفيين اللي كينشرو بعض المعلومات، ولا بعض أسمو يتحروا، يدققو

ضروري كي يعرف بأن الضرائب نازلين، إلخ، ما كي عرفوش، فلذلك كل واحد ديار برنامج ديالو.

صحيح أنه تفهم أنه يمكن أنه في إطار التسبيق ديال المتقتضيات الجبائية والضريبية ديال الفاتورة الإلكترونية وإلى آخره جات شي عملية ديال الجمارك، حقيقة هاذوك عندهم برنامج ديالهم وفق أهداف مسطرة لدى كل إدارة كتسطرها وكندير برنامج ديالها السنوي، هذاك التزامن فشي عمليات أعطى للمهنيين واحد الانطباع وهو انطباع خاطئ تماما.

فلذلك احنا حتى الجمارك طلبنا منهم باش يعطيو واحد المهلة باش البرنامج ديالهم يديرو ليه واحد إعادة الجدولة باش يمكن نعطيو الطمأنينة بين التجار اللي بطبيعة الحال المكان ديالها وراه رأيتم بأنه السيد المدير العام للجمارك راه حضر مع المهنيين حتى هو، ووقع حتى هو هاذ الاتفاق الذي ينص على بعض الإجراءات التي تم عموم التجار.

إذن هاذي هي، معشر السيدات والسادة المستشارين، أهم التوضيحات التي أحبيت أن أعطي فيها بعض التفاصيل إذا حبيتو نرجعو لها إن شاء الله نرجعو لها. شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

حضرات السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أستاذكم لتلاوة بلاغ لمجلس المستشارين مرتبط بخبر سار بهم بلدنا في علاقته بالاتحاد الأوروبي.

بلاغ:

"بعد تصويته بأغلبية ساحقة يوم الأربعاء 16 يناير 2019 على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية، صادق البرلمان الأوروبي اليوم الثلاثاء 12 فبراير بأغلبية واسعة بستراسبورغ على اتفاق الصيد البحري مع المملكة المغربية.

وبهذه المناسبة يشيد مجلس المستشارين بالدور الهام الذي لعبته الدبلوماسية الوطنية بكل روافدها الرسمية والبرلمانية والشعبية، التي تسلمت باليقظة والتعبئة والاستباقية الدائمة، وخصوصا مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الأوروبية واللجنة البرلمانية المشتركة المغرب - الاتحاد الأوروبي للدفاع عن القضايا الإستراتيجية والمصالح الحيوية للمملكة ودحض كل المناورات التي تستهدف المس بالوحدة الترابية لبلادنا والتشويش على مسار الشراكة الإستراتيجية القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

كما يعبر مجلس المستشارين عن تقديره العميق للبرلمانيين الأوروبيين ومختلف مؤسسات الاتحاد الأوروبي الملتزمين باستمرار الشراكة بين الجانبين، مؤكدا أن هذا التصويت الإيجابي سيساهم في تعزيزها وتحسينها وتطويرها بما يخدم مصالح الجانبين"

عدد من التجار والمهنيين وكانت ردود الفعل التي رأيناها، ولكن كنشكر جميع الأطراف المعنية، كنشكر بطبيعة الحال التجار والمهنيين، وخصوصا الجمعيات المهنية الممتثلة لهم، وأيضا أشكر الغرف لأن حتى هما اتصلو بيا وجاو عند السيد الوزير، وكان حوار معهم باش تكون الغرف المعنية، وخصوصا جامعة غرف الصناعة والتجارة، كنشكرهم لأنهم ساعدو بطريقة إيجابية باش أولا يفهمو الإجراءات كيف دايرة، ويفهمو التجار حقيقة هاذ الإجراءات التي اتخذت وأيضا ساهموا في صياغة واحد الاتفاق، وهذاك الاتفاق تيقول من بين ما يقول وهذا أعلنته قبل من الصياغة ديالو في الاتفاق أننا هاذ العمل بالإجراءات ديال الفاتورة الإلكترونية راه كوقوفوه مؤقتا، ريثما تدوز هاذ المناظرة ديال الضرائب ونشوفو أشنو الطريقة المناسبة لتحقيق الهدف الذي كنا نتوخاه، وهو هدف لمصلحة المقاولات ولمصلحة التجار وليس للإضرار بهم لا مقاول ولا تجار. إذن هذا هو هاذ الملف.

بقى لنا واحد الملف هو ما يخص إجراءات المراقبة الجمركية، لأن بعض الإخوان قالوا الإجراءات الجمركية، الإجراءات الجمركية اللي دخلنا، خلي الأمور الجمركية العادية، هي الوحيد، خاصني نقولها، المراقبة ديال الجمارك على حسب مدونة الجمارك إلزامية الاستجابة لمراقبة الجمارك في كل مكان في التراب الوطني، هذا قديم في مدونة الجمارك، ليس جديد، على الحدود في الطرقات في الأماكن وهاذ الشي دائما دارتو الجمارك، واش هاذي أول مرة؟ واش هاذي أول مرة تيقوقو شي واحد فالطريق؟ هاذ الشي منذ سنوات طويلة ووفق القانون.

لكن فاش تدارت الطرقات وفاش ولت عندنا الطرق السيارة ولي عندنا واحد المعطى جديد هاذ الطرق السيارة ما خاصناش نركوها، لأن الطريق السيارة كيدخل فيه الإنسان خاصو يمشي ماشي غادي تجي توقوفو فالوسط من قبل الدرك أو من قبل الجمارك، فلذلك تزدت الطرق السيارة فالقانون المالي ديال 2015، مع الإشارة وهاذ الشي كين فالتقرير ديال اللجنة ديال مجلس المستشارين التي صادقت على قانون المالية آنذاك، وهاذ الإجراء راه توقوفو عندو وراه قالو نعني بالطرق السيارة الخارج ديال الطرق أو محطات الأداء، جوج ديال.. هذا جا باش بالعكس جا باش يقول ما يمكنش توقف الواحد في وسط الطرق السيارة، ما يمكنش توقوفو إلا فالخارج ديال الطريق السيارة، لأن من قبل راه تيقول الطرقات، معنى ذلك الطريق إلى دخلي الطريق السيارة راه من قبل راه كين الطرق، معنى ذلك هي داخلة في الطرق، ولكن باش نصلو المجال ديالها ونعطيو للطريق السيارة الإمكانية ديال الحركة دون أن يوقف الإنسان، حدد بأنه لا يمكن ما يمكنش توقف الواحد فالطريق السيارة إلا فالخارج ديال الطريق السيارة أو فمحطة الأداء ديال الطريق السيارة.

هو جاء فقط باش يحدد هاذ المسألة لأن الطرق كانت، فإذن ما كايش جديد، الجمارك يقومون بمهامهم كما كانت، واللي وقع أنه الجمارك ماشي

نفسها ما خصهاش الناس إلى كان تاجر تبتسأها الفلوس ديال (TVA) تقول لو سير خودها من البانكة، نعطيك (Caution) وأنت خلص الفوائد من جيبك، والدولة ملي ترسل الضرائب، وغنتكم بالدارجة بطبيعة الحال باش بنسط، إلى تعطلت تدير لك (la majoration) ولكن أنت إلى تتسأها، ممكن تسأها حتى 4 سنين و5 سنين ما كاينش واحد العدالة في التعامل مع التجار، يعني تنعرفو عدد من المقاولات اللي تتسألو المجموع وهذا الرقم راه معروف ملايير، واتما قتلو الرقم قبل قليل اللي سدنتو للمقاولات، ولكن تسألو معي هاذ الانتظارات اللي بقات عند المقاولات واش بعد بقات عندها الصحة والعافية الكافية باش تستمر إلى حدود اللحظة وتسرد الديون ديالها؟ صعب جدا باش نجابو بالإيجاب على هذا السؤال.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

هاذ المضايقات أنا سميتها مضايقات حقيقية، عندما يتعلق الأمر بـ (la vérification) واحنا نتكلمو في بلادنا مؤخرًا على 300 مراقب، وواعدنا وزير المالية في النقاش في اللجان مؤخرًا على أنه غادي يترفع هاذ الرقم إلى 500 مراقب على الصعيد الوطني، حسب مجلس الظرفية نتكلم عن 300 ألف تقريبا مقالة مغربية، واش 500 مراقب كافية وقادرة أنها ترابح 300 أو لا 320 ألف مقالة في بلادنا وتكون هاذيك المراقبة اللي هي عادلة (juste).

احنا اليوم الاضطباع اللي كاين عند التاجر المغربي أو (المقاوم) هو أن الدولة ملي تيخصها الفلوس تتخرج المراقبة، يعني هاذيك (la vérification) تتحول إلى (recouvrement) وهذا ماشي معقول بتاتا، يعني خاصنا احنا مع العدالة الضريبية، احنا مع توسيع الوعاء الضريبي، احنا ماشي مع التملص الضريبي، ما يمكنش نكونو تشجعو هاذ الممارسات اللاأخلاقية والممارسات الغير الوطنية، لأن الوطنية أولا وقبل كل شيء هي تؤدي الضرائب ديالك، ولكن في إطار القانون ماشي في إطار الضغط وفي إطار استغلال المواقع وفي إطار كذلك بعض الارتجالية فالممارسة، الحكومة ما واضحاش فهاذ الأشياء هاذي وما عندهاش الآليات.

تكلمتو على الرقمنة، أكد السيد رئيس الحكومة المحترم، المغرب عنده تأخير على مستوى الرقمنة، المغرب الرقمي تكلمنا عليه سنوات هاذي، لحد الساعة مزال ما خرجش لحيز الوجود بالشكل المطلوب، آنذاك السيد الوزير الشامي الله يذكرنا بخير جاب المشروع ديال المغرب الرقمي، ولكن لم نرى له وجود لحد الساعة وباقي الارتجالية في التعامل، المغرب الرقمي غادي يفك مجموعة من المعضلات ومجموعة من المشاكل وغادي يسرع الوتيرة وغادي يعطينا واحد الشفافية كبيرة في المعاملة، خصوصا مع الإدارة، لحد الساعة لازال أي شيء من هذا على أرض الواقع، باستثناء بعض التحولات اللي ما غادينش نكونو عديمين 100% وتقولو ما كاينة حتى حاجة، ولكن عندك تأخير، وأتم اعترفتو بها قبل قليل على كل حال.

شكرا لكم.

ونعود الآن للاستماع إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول كلمة أول متدخل لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

استمعنا لكم بإمعان، ولكن في حقيقة الأمر لم تشفوا غليلنا بالشكل المطلوب وكما كنا نتوقع، باستثناء ذلك اللبس الذي رفعتموه حول الفترة المتعلقة بالمبيعات الصغرى المتعلقة بالتجار الصغار اللي رفع اللبس جنديا حول هذا المعضلة اللي أصابت الحقل التجاري مؤخرًا في بلادنا، والتي أثارت فتنة لا محالة بين التجار وبين الإدارة المغربية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

جئتم في مستهل جوابكم قبل قليل وردا على تساؤلات السادة المستشارين المحترمين، واعترفت بطبيعة الحال بالدور الريادي لقطاع التجارة في بلادنا ورتبتموه في المرتبة الرابعة من حيث خلق الثروات، وكذلك رتبتموه في المرتبة الثانية من حيث خلق مناصب الشغل، ومدى مساهمته القوية في الناتج الداخلي الخام، وقلتم 8%، وهذه إحصائيات أو أرقام رسمية، ولكن لم نجيبونا على الإشكاليات التي بقيت مرتبطة بقطاع التجارة أو الوساطة في بلادنا، منها المشكل الأول القطاع غير المهيكل الذي يشكل لا محالة مجالا معقدا ومتشابكا، ويشكل عائق أساسي لقوة وفاعلية القطاع المهيكل، هاذ القطاع غير المهيكل ما تكلمتوش لنا عليه باستثناء بعض الكلمات اللي قتلو حول المراقبة ديال الجمارك.

كذلك إشكالية الباعة الجائلين أو المتجولين في المدن، والتي تحتاج لا محالة إلى تكاتف مجهودات جميع الفاعلين لدراسة النمط التجاري الذي يليق بلادنا وخاصة بهاذ الفترة اللي لازالت لحد الساعة لم نجد النمط الملائم للجواب على هاذ المعضلة التجارية الاجتماعية، إلى صح القول، واللي دائما تشكل كذلك معيق للتجارة المنظمة، وخصوصا التجار الصغار عندما يتعلق الأمر بأصحاب الدكاكين أو تجار بسطاء، اللي تيكونو بين مطرقة البائع الجائل أمامه وسندان التهريب وسندان الاستيراد العشوائي في بلادنا.

كذلك إشكالية تمويل المقاولات، السيد رئيس الحكومة المحترم، هاذ الإشكالية ديال التمويل ديال المقاولات مازال النظام البنكي في بلادنا وهو صارم جدا، حيث يتعامل معاملة جافة مع المقاولات المغربية، لأنه يعتمد على احتراز شديد وكذلك لا يساهم بالشكل المطلوب في انتظارات الفاعلين الاقتصاديين التجار في بلادنا، وهذا يجيلني على بعض المضايقات اللي تتعرفها المقاولات المغربية.

وتكلمت قبل قليل وقلتم الدولة التي تحترم نفسها، وتكلمت على (l'identifiant) اللي قتلو قبل قليل. أنا تنقول لك الدولة التي تحترم

الإجراءات وبهاذ الطريقة، أنا تندوي على الطريقة ماشي الإجراء في حد ذاته، على الطريقة دائما أنها تشكل مشكل وتشكل صدام مع هاذ الفئات المنتجة في بلادنا.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، المشاكل اللي تعرفها أسواق الجملة بالجملة، هاذ المشاكل ما لامستوهاش وهي أساسية وكذلك الأسواق الأسبوعية.

المشكل الآخر هو الانعكاسات السلبية لغزو السلع الأجنبية للأسواق المغربية وهاذ الاستيراد العشوائي في بلادنا، واش نجيبو الدفتر التونسي ونجيبو النسيج التركي لبلادنا، وحشمت نقول لكم حتى قشاش عيشورة كنجيبوهم من الخارج، راه ماشي عيب؟ واش احنا عندنا الدوفيز شايط علينا وعندنا الإمكانيات في هاذ الميزان التجاري ديالنا (équilibre) على حقو وطريقو مزيان باش نستوردو؟ حتى البلغة اللي هي رمز من رموز الصناعة التقليدية في بلادنا استوردت من الشينوة، وها السيد الوزير السابق المحترم كيشير ليا برأسو أنه بالفعل كياكد كلام ما أقول السي عبد الصمد قيوح، البلغة، عار وعيب وعار أننا نستوردو البلغة من الصين ونبيعها للمغاربة، واش احنا شايط علينا الفلوس باش نخرجوها؟

هذا كخلق لنا هدر ديال مناصب الشغل في بلادنا وقتل ديال الموروث الثقافي في بلادنا، وكذلك واحد الأشياء، أنا صعب علي أنني نعب في هاذ المجال، ملي كنتلى المسؤولين الكبار في بلادنا أنهم كيشوفو هاذ الأشياء كتمر أمامهم وما كيعيرو أي اهتمام، والحكومة نائمة ما عندهاش يقظة كافية لمحاربة مثل هذه الأشكال ديال الاستيراد العشوائي اللي كيضرب مناصب الشغل البسيطة اللي احنا محتاجين لها، واليوم احنا كنوجدو في مشروع ديال التكوين المهني والمهن البسيطة باش تقدرو تخلقو فرص الشغل، ولكن للأسف احنا اليوم أمام استيراد عشوائي اللي كيحارب لينا التجارة الداخلية ديالنا، واللي كيحارب لينا خلق المناصب الشغل وكيحارب لينا المساهمة في الناتج الداخلي الخام في بلادنا، واللي كيحارب لنا المساهمة في الاستقرار الوطني.

كذلك، السيد رئيس الحكومة المحترم، في الختام، احنا في فريق الأصالة والمعاصرة، ندعوكم إلى استحضار الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اللي كتمر بها بلادنا في أي إجراءات بشكل عام، وتفادي كل احتقان قد يهدد بالسلم الاجتماعي، وندعوكم كذلك إلى اعتماد مبدأ المرونة في تفعيل القوانين، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بقطاع التجارة الداخلية.

كذلك نؤكد في الختام على أننا لسنا ضد النصوص القانونية الرامية لتوسيع الوعاء الضريبي وتحقيق العدالة الجبائية، لكن نعتقد أن تنزيل هاذ الإجراءات وأؤكد والتدابير الضريبية تم اعتماد الفوترة اللي تكلمتو عليها قبل قليل، هي اللي ريكث الوضع بشكل عام.

السيد الرئيس،

أشكركم جميعا على الإصنات، أشكر زملائي المستشارين المحترمين

إذن الإشكاليات ديال المراقبة أو (la vérification) كتطلب مجهود كبير، حتى المراقبة راه كتطلب مؤهلين، راه ماشي غير موظفين أو أطر بمجرد أنك ترفع العدد ديالهم غادي نقولو بأنه غادي تكون مراقبة فالمستوى، راه خاص يكون مؤهل والترام ديال التجربة هو اللي كيعطيك مراقب فالمستوى، كيولي عندو (le flair) ديال المراقبة، مراقبة ماشي نظرية بالتكوين أنك غدا تكون مراقب فعال، فهذاك الإحساس أو الغبن اللي عند المقاتل اليوم كيولي عندو واحد العلاقة متوترة مع الدولة ديالو وما كيقاش يعتبرها دولة محترمة، لأنها كتسلب أشياء اللي ماشي من حقها أنها تستافد منها، وهذا بطبيعة الحال كخلق واحد القطيعة ما بين المستثمر اللي غادي يخلق لينا الثروة اللي كتسألو جميعا أين هذه الثروة، واللي كتسألو كذلك على التوزيع العادل ديالها مرة أخرى، للأسف أننا لازلنا نرتجل بعض الحلول الترفيعة.

الضريبة مؤخرا وما تكلمتوش عليها فالجواب قبل قليل، وبغيتكم أنكم تعقبو علينا السيد رئيس الحكومة المحترم المتعلقة بالمهنيين، المحامين، الأطباء، المهندسين إلخ. هاذي اللي جات كذلك واللي خلقت جدل كبير وواسع بين المهنيين في بلادنا مؤخرا وخصوصا بعد المصادقة وتفعيل قانون المالية ديال 2019، اللي اليوم خلق هلع عند هاذ المهنيين.

هاذو ناس اللي مع احنا يؤدو الضرائب كين الناس اللي خاصهم ياديو الضرائب ديالهم ولكن تكون عادلة، هاذو راه ماشي تجار، هاذو راه تبيعو (la substance grise) هاذو تبيعو الخدمة الفكرية العلمية، خاصهم واحد المعاملة خاصة، خاصهم واحد المواكبة لأن ما بين الأمس واليوم ما يمكنش نجيو نسقطو قانون بدون مواكبة وبدون تأطير وبدون تأهيل وبدون مرحلة انتقالية.

اليوم إلى كنا كقتلوا على الاستقرار والأمن إلخ، هذا من واجب الحكومة ومن واجب المسؤولية الملقاة على عاتقها أنها تواكب قبل إصدار أية قوانين وتبني ليا ودائما تعلن على مراحل انتقالية أو مدة انتقالية اللي ممكن الناس تأهل وتواكب هاذ الإجراءات الجديدة اللي غتتفرها بلادنا، لأن هذا دائما من شأنه أنه يخلق فتن ويخلق هجرة كذلك واحنا كنعرفو هاذ المهن مطلوبين فالخارج، واحنا في حاجة إليهم، ونعرفو الخصاص اللي عندنا على مستوى الأطباء، الخصاص اللي عندنا على مستوى عدد من الأطر، ما يمكنش بين عشية وضحاها أننا ندفعوهم لواحد الأداء ضريبي اللي هما غير مؤهلين وما كانوا متكونين وما عندهم واحد المؤهلات اللي غادي توصلهم كذلك، راه ماشي ساهل باش تدير (un bilan) وتوجد راسك وتكون مؤهل حتى فكريا وحتى نفسيا باش تأدي واحد الضريبة رغم أنها راه أساسية، راه ما تنقولوش احنا ماشي مع الضرائب، ولكن المواكبة لأننا قبل كل شيء كنبغيو نحافظو على الاستقرار ونحافظو على الأمن ونحافظو على التفاعل الإيجابي بين جميع الفئات والشراخ ديال المجتمع، ونجعلو دائما المواطن ندفعوه دائما يبقا كيتحلى بالمواطنة العالية في بلاده، لكن بمثل هذه

تؤكد، السيد رئيس الحكومة، في فريق العدالة والتنمية أن الأهداف المدرجة ضمن إطار المحافظة على التوازنات الماكرواقتصادية من خلال التحكم في عجز الميزانية ورفع من حجم الموارد لا يجب أن يتم فقط عبر الزيادة في الضغط الضريبي على المقاولات الصغيرة والمتوسطة وعلى المواطن بشكل عام، خاصة العاملة منها في قطاع التجارة، وإنما عبر إجراءات أخرى أكثر فاعلية، ليس لدي الوقت هنا من أجل أن أسردها كاملة.

ولكن على العموم وبشكل سريع لابد السيد رئيس الحكومة من إدماج القطاع غير المهيكل الذي ينشط بشكل كبير في قطاع التجارة، وقد سبقي بعض الزملاء لذكر هذا الموضوع.

إطلاق برنامج المقاول الناقى، مواكبة المشاريع الاستراتيجية الجديدة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في إطار برنامج امتياز نمو استثمار النمو، محاربة وتضريب اقتصاد الربع عبر معادلات جبائية مدروسة، محاربة التهرب الضريبي عبر تفعيل مختلف آليات المراقبة، مراجعة الإعفاءات الضريبية، السيد رئيس الحكومة، لفائدة الشركات التجارية الكبرى وربطها بحجم إنتاجيتها ومساهمتها في القطاع الاجتماعي، خاصة عبر تشغيل اليد العاملة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن اتخاذ أي إجراءات جديدة فيما يخص النظام المحركي والضريبي أو طرق التصريح والتحصيل يجب أن توابه حملة تواصلية مع المستهدفين، وذلك تفاديا لسوء الفهم الذي يمكن أن يحصل في قراءتها وفي تأويلها، ولذلك هذه فرصة السيد رئيس الحكومة لكي تعبرو وبكل قوة عن الإجراءات في إطار من الوضوح والشفافية، عوض أن نجد بالخصوص ما يمكن أن نسميه تعارضا أحيانا حتى داخل الحكومة في التصريحات في هذه المجالات، مما يعطي أكثر ارتباكاً أحيانا للمتلقين، وخصوصا بالنسبة للتجار والتجار الصغار.

السيد رئيس الحكومة،

هذا الموضوع بالطبع جاء مرتبطا بتحركات اجتماعية وبالخصوص من طرف التجار، وفي هذا الإطار نحن نقول أن ما عرفته وما قد تعرفه هذه التحركات في بلادنا من حركة احتجاجية واسعة في صفوف التجار الصغار، وذلك بسبب المخاوف المشروعة لهذه الفئة، وخصوصا من المتقنيات الجديدة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2019، والذي كان يتطلب منكم السيد رئيس الحكومة المزيد من التواصل، وأعتقد بأنه حتى عندما كانت لجنة المالية تشتغل على قانون المالية 2019 نوقشت في لجنة المالية بشكل كبير هذه التخوفات والتي تخوف منها مجموعة من التجار.

ولكن لا ندري لماذا السيد الوزير وقد أعطى للجنة التزاما داخل لجنة المالية، أعطى للجنة التزاما بأن تكون هناك مواكبة ومصاحبة وتدرج، ولكن مع كامل الأسف لاحظنا بأن هذه المواكبة والمصاحبة والتدرج لم نجدها على أرض الواقع، مما أدى إلى بعض التشويشات في عقول وفي أذهان مجموعة

والزميلات، ونتمناو من السيد الرئيس الحكومة في التعقيب ديالو يكون شافيا وضافيا على الرد ديالنا. وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دائما في نفس التعقيب، الكلمة للفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإله الخلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشاري الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، لمناقشة هذا الموضوع، الذي جاء لمساءلتكم السيد رئيس الحكومة على هذه التدابير، والتي أثارت ما أثارت في الآونة الأخيرة والتي قد تثير لأنه في الوقت اللي طرحت هاذ القضية هاذ بالطبع كانت بعض التحركات هنا وهناك، لكن اليوم كذلك نقول للسيد رئيس الحكومة بأن كايئة تحركات أخرى من أجل إضفاء واحد النوع من الارتباك داخل الأوساط ديال التجار.

بداية ننوه كذلك، السيد رئيس الحكومة، بالمجهودات التي تقوم بها حكومتكم من أجل الارتقاء بقطاع التجارة سواء الخارجية منها أو الداخلية، باعتبارهم من القطاعات الحيوية التي يتركز عليها الاقتصاد الوطني، وقد لامسنا ما تولونه من أهمية لهاذ القطاع منذ تقديم برنامجكم الحكومي، من خلال تسطير مجموعة من الأهداف، منها فقط على سبيل التذكير:

تفعيل الإستراتيجية في قطاع التجارة حيث تم إطلاق مخطط رواج 2020؛

التهوض بالصادرات المغربية بهدف تدارك العجز الحاصل في الميزان التجاري؛

بلورة إستراتيجية وطنية لمعالجة وإدماج القطاع الخاص وغير المنظم، خاصة النشط منه في قطاع التجارة؛

تنظيم التجارة وتأهيل التجار الصغار والمتوسطين؛

وكذلك من خلال الاطلاع السيد رئيس الحكومة على قانون المالية 2019 نجد مجموعة من الإجراءات التي تستهدف بالخصوص قطاع التجارة الخارجية، نظرا لأهميتها في التقليل من عجز الميزان التجاري، ومنها:

التنفيذ الفعلي للمنصة الإلكترونية؛

تقديم الدعم المالي والتقني للشركات المبتدئة في مجال التصدير؛

تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

إذن هذه مجموعة من الأمور التي جاءت بها حكومتكم السيد رئيس الحكومة، والتي لا بد من أن ننوه بها.

وختاماً، ندعوكم السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى إعادة النظر في المنظومة الضريبية والجمركية برمتها مع الحرص على تخفيف الضغط الضريبي لكونه يؤثر بشكل سلبي على النشاط الاقتصادي، خاصة التجاري منه وعلى القدرة الشرائية للمواطن، سواء كانوا من التجار أو من الأجراء، خصوصاً لما كيسمعو الأجراء بأنكم خصصتو حوالي 50 مليار ديال درهم للاسترجاع الضريبي للمقاولات، وعندكم حوالي 20 مليار ديال درهم أخرى كضمانة في هاذ الحالة هاذي، لا زال الأجراء ينتظرون ما يمكن أن تجود به الحكومة، معناه تفعيل الحوار الاجتماعي الذي لازلنا ننتظره.

وشكراً لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

أشكركم على جوابكم، والأكد أن هذا الجواب مسؤولاً ولا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نثمن مضمينه.

كنا دائماً نادى بضرورة اعتماد الوضوح في التعاطي مع مثل هذه القضايا والإشكاليات المطروحة في محاولة الركوب عليها من أي طرف كان، منافي للأخلاق السياسية المتعارف عليها في التعاطي مع تدبير الشأن العام، لأن أي ركوب على مآسي الشعب في نظرنا هو طعن في الوطن وفي قدراته وفي إمكانياته في مساره الإيجابي والمتطور، وبالتالي لا نريدكم أن تخضعوا للابتزاز أو لمنهجية العدميين وتجار السياسة أينما وجدوا ومهما كانت مواقفهم. إقرار نظام جبائي عادل ومنصف يساهم فيه الجميع، والذي لن يتأتى إلا عبر اعتماد العديد من المقننات الجبائية المستعجلة، منها مواصلة محاربة التملص الضريبي، باعتباره أحد دعائم العدالة الجبائية المستهمة من المبادئ الدستورية التي ارتكز عليها دستور 2011 والتي ساهمنا جميعاً في إقرارها، أبرزها تكافؤ الفرص وإقرار الشفافية واعتماد ربط المسؤولية بالمحاسبة، حيث تفرض علينا أن نميز بين من يؤدي ضرائبه من شخص معنوي وشركات لا تتعدى 2% من النسيج المقاولاتي ومن بين من لا يؤدي أي شيء.

نعم هناك تشكي كبير بارتفاع الضغط الضريبي على المقاولات وعلى الموظف بشكل عام، لكن في هذا الموضوع لا بد أن نقر بأن التجار الكبار يتخبأون وراء التجار الصغار من أجل رفضهم النظام الجبائي الذي يبقى في

من التجار.

وعلى العموم، نحن نسجل هنا التطمينات التي قدمتموها للتجار الصغار، وبالتأكيد على أن هاذ البرنامج هو مهم فقط المهنيين الذين يخضعون لنظام المحاسبة، ولا يهم بتاتا التجار ومقدمي الخدمات الذين يخضعون للنظام الجبائي.

كما ننوه بتوجه حكومتكم، عبر وزارة المالية، نحو اعتماد مقاربة تشاركية في تحديد طرق تنزيل التدريجي للمقتضيات الجديدة، وهذا الذي يطلب هؤلاء التجار اليوم، السيد رئيس الحكومة.

ونود هنا أن نقول بأن هؤلاء التجار هم يقومون بدور كبير ومهم، ولكن مع ذلك لهم تحوفات. قبل قليل ذكرتم، السيد رئيس الحكومة، إمكانية إعادة النظر في رقم مليون درهم، وبالنسبة لهم 100 مليون لما كتحسب في هذه الحالة، كيكون عندو النسبة ديال الرخ فيها قليلة، لأن chiffre d'affaires إلى كان مليون ديال درهم هو بالنسبة له لا يحصل فيه في الرخ إلا في حدود ثلاثة ديال المليون ديال السنتم، لما يحصل على ثلاثة ديال المليون سنتم بالطبع، احنا كنتكلمو هنا على المعدل ديال (SMIG) وكأنه كيتخلص ب (SMIG) الشهري أو (SMIG) اليومي، في الوقت اللي هاذ الناس أنت كتعرف السيد رئيس الحكومة، وكيعرفو السادة المستشارين بأن هاذ الناس يمكن كيشغلوا أحياناً إلى حدود 16 ساعة يومياً، وبالتالي عندنا مجموعة كيطالبو هنا في هاذ الحالة أنه يتعاد النظر باش يترفع من مليون درهم إلى حوالي ما بين ثلاثة إلى خمسة ديال المليون ديال درهم.

المقاهي والمخابز، السيد رئيس الحكومة، واللي كنتجاوز عندنا في المغرب حوالي 150 ألف واللي (TVA) اليوم كترهقهم في حدود 20% ديال (TVA) و5% كتناخذها الجماعات المحلية في أحسن الحالات، وإلا بعض الجماعات راه كتوصل إلى حدود 10% مما يعطي نسبة ديال 25% أي ربع (chiffre d'affaires) دياهم بمعنى أنه إلى كان (chiffre d'affaires) ديال واحد 2000 درهم في النهار كيعطي منها واحد 500 درهم فقط في هذه الضرائب، وهذا كما تلاحظون السيد رئيس الحكومة، يعتبر إجحافاً في حق هؤلاء الناس.

لا بد في المقابل، السيد رئيس الحكومة، ونحن ننتظر منكم التعاطي إيجابياً مع كل هذه المقترحات ومع ما قدمتموه من تطمينات، لا بد أن نحبي ما قامت به الحكومة لفائدة هؤلاء المهنيين والعمال والمستقلين والأشخاص الغير الأجراء الذين يزاولون نشاطاً خاصاً، ومن ضمنهم بالطبع هؤلاء التجار ومنهم فئة واسعة يحدث نظام المعاشات ونظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدتهم، حيث يعتبر القانونين الصادرين في هذا الشأن نقلة نوعية في استكمال الترسانة القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية.

وندعو في هاذ الإطار، السيد رئيس الحكومة، إلى التسريع بتنزيل مقنناتها لتحقيق شروط وظروف الكرامة الاجتماعية لهذه الفئة.

إذن ما تبقى من الوقت لفريق التجمع الوطني للأحرار، يتبرع به لفريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب استنفذ الوقت ديالو.
الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة المحترم للرد على التعقيبات.
السيد رئيس الحكومة، تفضلو.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا السيدات والسادة البرلمانيين.

أنا بغيت نبدا من واحد النقطة، هو في الحقيقة ما كاين مشكل، اللي وقعت تكون الحكومة مسؤولة عليها، ما كاين باس، ولكن كاين شي مشاكل، مسائل أخرى اللي خاصها تصحح، إلى كاين اللي كينشر إشاعات، خاصنا نهضرو على اللي كينشر إشاعات، إلى كاين اللي كيقول أمور ما صححاش وياخذوها ناس وكيينيو عليها خاصنا نقول لهم أتما ما خصكومش تقولو أمور غير صحيحة، ما خاصناش ثاني.

دبا أنا شرفي جلالة الملك مشيت مثلثو في الإتحاد الإفريقي، يمكن أن أقول لكم بأن ذلك الشي اللي تدار في الإتحاد الإفريقي هاذ المرة بالنسبة للقضية الوطنية غير مسبوق، وأن المغرب الموقع ديالو موقع محترم، قوي جدا، ما خصناش نبداو نشرو أحيانا هنا وهناك أخبار اللي كينينو بها الأمور غير دقيقة، تنسناو حتى إيجي هاذ الوفد نسولوهم، تنصلو بالهواتف، تقبلو على المعلومات، نشروها، هذا كيبين أنه راه ماشي غير... شحال من مرة كندار أمور، وأنا يمكن أن أوكد لكم بأن هاذ القمة هذه، لأول مرة كقطب واحد المقتضى نوقش في قمة نواكشوط الاستثنائية، وهو أن هاذ القضية ديال الصحراء ليست من محام الإتحاد الإفريقي، وأنها تناقش في مجلس الأمن، ولأول مرة اليوم أثناء الاجتماع الوزاري قبل ما نمشيو احنا، أنا كرئيس وفد قبل ذلك الاجتماع الوزاري، حاول بطبيعة الحال خصوم وحدتنا الترابية لا داخل مجلس الأمن والسلم إثارة هاذ القضية، وبالديبلوماسية المعهودة، الدبلوماسية المغربية، فهم الجميع، اللي اقتنع اقتنع واللي ما قنتعش ذهب الأغلبية إلى ضرورة الالتزام بهاذ المبدأ، فلذلك لم ترد لأول مرة التقرير ديال مجلس الأمن والسلم هاذ القضية ديال الصحراء على أساس أنها قضية لا تمهم الإتحاد الإفريقي.

ولكن هاذ التحول هذا راه كيجي بشوية بشوية، ودبا الحمد لله أصبح الآن معطى، ولا يمكن أن نتحدث فيه إلا اجتماع ديال اللي كيحضرو فيه الرؤساء ديال الدول، معنى ذلك حيناه من هذيك المؤسسات الأدنى، ما بقاش، رؤساء الدول فقط، هي اللي كيجي نقولو رؤساء الدول الآن واعين بضرورة..

بطبيعة الحال الخصوم ديالنا باقي كاينين، واش احنا زولناهم من الخريطة؟ راه باقي كاينين، ولكن اليوم الاتجاه العام غادي في اتجاه أن هذه

نظرنا حلا مناسباً لكي يساهم هؤلاء التجار الكبار في دعم ميزانية الدولة، باعتباره أحد الواجبات الضرورية التي تعبر عن روح المواطنة الصادقة، وخاصة أنهم يشتغلون برأس مال محترم وكبير لا يعقل أن لا يؤدي عنه.

لذلك فالإجراءات الجبائية والجمركية التي قامت بها الحكومة في قانون المالية لسنة 2014 وتبعتها في قانون مالية 2018 تمت إساءة فهمها من طرف التجار وتمت تسميم الملف، حيث استطاع من دأب على ممارسة التهرب والتلمص من أداء واجباته على خلق هذه الأزمة، فلذلك فإننا نؤكد بدورنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أن التجار الصغار أو ما يصطلح عليهم بتجار القرب غير معينين بهذه الإجراءات، كان علينا جميعا برلمانا وحكومة أن نخرج قبل اندلاع الأزمة لتوضيح مثل هذه الإجراءات إلى الرأي العام، بتنسيق موافقنا في هذا الأمر وأن لا تعملوا على وقف العمل بهذه المقاضيات بمجرد رسالة صادرة عنكم والذي نعتبره خلق سافر للقانون. كان من الأجدر سلك مسطرة أخرى مغايرة تحترم المؤسسات كوضع مقترح قانون مثلا، حيث يبقى ذلك ضرب لمجهودنا الجماعي حكومة وبرلمان الذي سهرنا فيه على إخراج قانون المالية الذي سن هذه المقاضيات.

السيد رئيس الحكومة،

من بين الإشكاليات الكبرى التي نغاني منها كلنا في العديد من المناسبات هو أننا جد متأخرين في رقمنة الإدارة العمومية وعلى رأسها الإدارة الجبائية والجمركية، وهو ما يصطلح عليه (digitalisation)، مما يفرض علينا بذل مجهودات مضاعفة لتعزيز هذه الرقمنة واعتمادها في مختلف المهن، والتي من شأنها أن تعزز أداءها، لأعود وأقر بأن العدالة الجبائية تقتضي مراجعة جذرية في المستقبل، إذ لا يعقل أن نجد العديد من المقاولات تصرح بالعجز لسنوات ولا تغرق، بل تستمر في نشاطاتها، لذلك فإن الإدارة الجبائية مطالبة ببذل مجهودات مضاعفة في مباشرة مسطرة المراجعة الضريبية وإجبار هذه المقاولات على أداء كل واجباتها وأن لا تقتصر المراجعة على مقاولات بعينها، توابك وتشتغل بانتظام وتساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد الوطني وتؤدي كل ما بذمتها للدولة وبانتظام.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نأمل داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن تكون المناظرة الوطنية للجبايات في ماي المقبل فرصة لطرح كل هذه القضايا، خاصة وأن كافة المعنيين سيكونون حاضرين بها لكي نجد جميعا الحلول لها لإقرار نظام جبائي عادل، يساهم في توسعة الوعاء ويحاصر التهرب الضريبي ويساعد القطاع غير المهيكل الذي يتوسع سنة بعد أخرى للانخراط في المنظومة الضريبية.
وشكرا.

السيد الرئيس الوقت اللي بقا أضيفوه لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس:

نزيدو للفريق، شكرا.

وتنظيمية واسعة متعددة، هذا الجانب الأول.

الجانب الثاني: ولكن أيضا راه المغرب بلد مفتوح، صعب تقول للواحد ما تستورد هادي، واحد بنغي يصدرها لك من الخارج، أنت إلى بغيتي تصدر عندهم خاصهم يصدرو لك، واش أنت باغي تصدر عندهم وهما أنت تسد ديالك وهما يحلو دياهم، مستحيل، ما غتصدر والو، ولذلك هذا تدير هو فيه شوية الصعوبة ولكن، الحمد لله، تدير تينجح فيه المغرب، لأن اليوم الصادرات المغربية ترتفع.

وبالمناسبة الصادرات في مجال الصناعة التقليدية بالذات نتيجة البرامج التي تدارت والتي كانت ناجعة في دعم الصناع التقليديين، دعمهم ماشي فقط في التكوين لتكوين التعاونيات، ولكن أيضا للمواكبة في التصدير، ولذلك في سنة 2018 ارتفعت الصادرات ب 18.4% بالضبط بين 2017 و2018، مع ذلك وخا تيجي واحد 2 بلاغي من برا راه احنا نصدرو مئات، ولكن بطبيعة ما نكهوش احنا ندعمو هاد الصناع التقليديين أكثر، ونشوفو كيفاش نحركو هاد القضية ديال الصناعة التقليدية في المستقبل، إن شاء الله، وأيضا جميع الصادرات.

احنا راه كين اشتغال خاص على هاد القضية بالصادرات، وراه جزء من الحسد على المغرب هو انه استطاع يفرض رأسه الآن تدريجيا شوية بشوية في السوق الدولية، وراه هاد الشي راه مزعج للبعض، طبيعي لأن هاد صراع مصالح، أنت تصدر لواحد الدولة وواحد كان هذالك le marché محتكرو، تنجي تتراحمو فيه، هاد الشي ما يتم بسهولة، ماشي غير تبغي تدير. ولكن إن شاء الله احنا مستعدين ندعمو المقاولات المغربية، ندعمو الصناع التقليديين، ندعمو التجار المغاربة في هاد الاتجاه.

الزيادة في الضغط الضريبي بعض الألفاظ بحال هذي تتخلعني ما زدنا والو في الضغط الضريبي، قل ليا وحدة اللي زدنا، إلا ما نقصنا ما زيدوش، قل ليا الضغط الضريبي اللي ورثنا باقي كبير أنا معك، ولكن كل سنة هناك..

أولا أقررنا الضريبة التصاعدية السنة الماضية، إذن درنا الضريبة التصاعدية لأن هذا واحد المطلب ديال المقاولات واستطعننا الحمد لله نديروه في قانون المالية الماضي، هاد قانون المالية نزلنا في الشطر الثاني من 20% ل 17.5%، وهذا مصلحة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

وهناك عدد من الإجراءات الأخرى الضريبية التي تهم هاد الصغار كلهم، التي تندعمهم بهم، واش لما نجيو للتحفيز مثلا عن التشغيل برنامج تحفيز وترفعو اللي يمكن تستفيد منو المقاولات الجديدة من 5 إلى 10 بالأجر اللي معفيين من التحملات الاجتماعية، هذا ماشي سهل، ومعفيين من التحملات الاجتماعية، ومعفيين من الضريبة على الدخل إلى حدود 10.000 درهم بالنسبة لأسمو، هذا ليس شيء سهلا، هذا حتى هو.. وغادي نظورو هاد البرامج أكثر بطبيعة الحال وهذا مصلحة المقاولات الصغرى والمتوسطة مرة أخرى، ولكن هو أيضا مصلحة الاقتصاد الوطني،

القضية تحسم في الهيئة ديال الأمم المتحدة أمام مجلس الأمن، كيتبعها الأمين العام للأمم المتحدة، ليست من صلاحية الاتحاد الإفريقي، هاد المبدأ راه إقراره والتي بدا تدريجيا بشوية بشوية وصلنا ليه اليوم، هذا انتصار للدبلوماسية المغربية والمغرب وبلدنا جميعا.

وتشرفت أيضا بالتقديم ملخص ديال التقرير الذي وزع، والذي قدمه جلالة الملك، بوصفه رائد الهجرة للإتحاد الإفريقي، وهاد التقرير فاش أنا قدمت هذالك الملخص غير ملخص، أما التقرير توزع، هاد التقرير لما كان حظي بأعلى نسبة من الترحيب والمناقشة. وهذا يعني التقدير اللي تيحطى به المغرب والتي تيحطى به جلالة الملك والتي خاصنا نوعا به، خاصنا احنا نكونو عامل مساعد، تيساعد باش نقويو، ما كين مشكل نديرو شوية النقد، ولكن ما نديروش بحال إلى اللوحة سوداوية.

فلذلك أنا تنقول المسؤولية ما شي فقط للفاعل الحكومي، المسؤولية مسؤوليتنا جميعا، كل واحد يساعد من جهته ويعاون من جهته، النقد البناء راه حتى هو مساعدة مرحبا بها، ولكن ما نديروش واحد، نعطيو واحد الانطباع اللي هو ضبابي ونحاولو ما أمكن نعطيو للمستقبل واحد الطبع ديال الأمل، واحد الطبع ديال الإيجابية، بلادنا، الحمد لله تتحقق..

دبا احنا غير نقول لكم، غير في هاد عامين هاد (Dowing Business) تقدمنا فيه ممارسة الحرية الاقتصادية تقدمنا فيه، هادي الرشوة تقدمنا فيها، للسنة الثانية 17 ديال الرتبة اللي زادها المغرب في سنتين، وشحال هاد الشي تنقولو لو حققنا غير 4، دبا ولينا في 17 في سنتين.

راه بزاف ديال الأمور، الحمد لله، فيها إيجابيات، بزاف ديال الأمور باقي عندنا فيها مشاكل، ولكن واش المشاكل اللي جات 30 عام و40 عام تحسبها علي أنا؟ فهمتيني؟ تعاونو عليها ونحولها حتى هي، أي مشكل أنا مستعد نحلو ولكن راه ما يمكنش نحلو المشاكل مرة واحدة، كين التمهيدات لحل المشاكل، تناخذو البرامج راه اتما دبا قلتو الرقمنة، بغيتو نديرو الرقمنة، واش دبا غير تدير هكا وتديرها؟ راه لا الإدارة ولا الاقتصاديين ولا المواطنين كلهم خاصهم واحد الفترة ديال المواكبة والاستئناس حتى يكونو يستطيعو يديرو هاد التحول ديال الرقمنة، ما عندنا ما نديرو، ولكن خاصنا واحد شوية الوقت، خاص شوية دالمواكبة، شوية الصبر، هاد الشي تنديرو فيه، ولكن هو خيار إستراتيجي وضروري، وغادي نمشيو ليه.

غادي نجني لهاد القضية التجارة الخارجية، مع الأسف أحد الإخوان طرحها، أولا خاصنا نعرفو بان تغطية الصادرات للواردات يتحسن ببطء، ولكن يتحسن، واحنا، إن شاء الله، غادي نحسنوه أكثر في المستقبل، لأن اليوم بلادنا لقات لأن ماشي غير تصدر غير تدير هكا وتصدر، خاصك تصدر البضائع التي يمكن أن تصدر، اللي كين حاجة في العالم باش يأخذها منك، والتي يمكن تصدرها بثمان مناسب، والتي يمكن للفاعلين الاقتصاديين يبرعو فيها ويصدروها، هاد الشي فيه تسهيلات قانونية

ديال الضريبة على الشركات، ولكن أيضا الأنواع الأخرى من الضرائب سنعمل جاهدين على تخفيضها.

إشكالية تمويل المقاولات ما خصناش نلوحو الكرة غير لجانب واحد، أنا أقول بأن أهم إجراء غادي نجيبوه، وغادي يجيكم واحد مشروع قانون، وهو ديال الضمانات المنقولة، (les suretés immobilières) هاذ الضمانات المنقولة غادي تمكن المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي ما عندهاش ضمانات منقولة، اللي ما عندهاش بنايات، مقرات، أراضي إلخ يمكن أن تستعوض عنها بضمانة أخرى أخف وأبسط وأكثر توفرا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

فلذلك هذا غادي يمكن، إن شاء الله المقاولات باش توجد التمويلات بسهولة أكبر من ذي قبل، هذا غادي يجي في القريب، إن شاء الله.

هناك اجتهاد باش نكلوه في القريب العاجل، إلى يمكن نجبوه هو أيضا فيه واحد شوية دالاستعمال، غادي نجيبوه إن شاء الله، وغادي تشفوه هو قانون كبير، قانون إصلاح جدي اللي غادي يعطي دفعة قوية لإمكانية تمويل المقاولات وغادي تكون فيه عدد من الإجراءات المرتبطة بالضمانات ديال المقاولات، وإن شاء الله، أنا متفائل فيما يخص هاذ مشروع القانون أنه بعده غادي تكون المقاولات الصغرى والمتوسطة غادي تعيش واحد جو ديال التمويل وستلج إلى التمويل بطريقة أسهل.

مرة أخرى نشكر الجميع وأدعو الجميع، في الحقيقة هاذ القضية ديال الأخبار وديال الإشاعات مع الأسف الشديد كثرت في هاذ الآونة الأخيرة، والحكومة ليست متناقضة، ما عرفت شكون قالها متناقضين، ما متناقضين، ولذلك حرصت لا في التدخل ديالي الأول كان في مجلس النواب حول قضية التجار، ولا في التدخل الثاني اللي كان في مجلس الحكومة، باش نقول بأنه بتنسيق مع وزير المالية، وزير التجارة اللي هما معنيين مباشرة بهاذ الإشكال ديال التجار، وأنه ذكرنا مرارا أن جميع الرسائل اللي أنا اعطيتها، اعطيتها بتوافق مع هاذين الوزيرين، علاش؟ ثم أيضا أعلنت قبل ذلك بأن الاجتماع غادي يكون يوم الاثنين بعدها، هذا غير الخميس، وأعلنت بأن الاجتماع الثاني غادي يكون مع السيد وزير التجارة بعدها بيومين، يوم الأربعاء وفعلا تم الاتفاق ووقع الاتفاق.

ليس هناك أي تعارض داخل الحكومة في التصريحات، خارج الحكومة هاذيك الأحزاب السياسية، هاذيك حاجة أخرى، أنا داخل الحكومة، داخل الحكومة، خارج الحكومة تتكون أحيانا بعض الاختلاف في بعض المقاربات، نحن نعتبر هذا جزء من النقاش السياسي الذي يجري داخل الساحة السياسية، هذا جانب.

ولكن كين جانب آخر ديال الإشاعات والتضخيم هاذي أمور، هاذ الإشاعات والتضخيم هي التي يجب أن نحذر منها، وأريد أن أوجه مرة أخرى واحد الرسالة إلى الذين يشيعون هاذ الإشاعات وتيضخموها أو لا يتقبلوها ولا تخرجو خبر معين عن سياقه، وتيديرو هاذ الشيء كامل يضر

وما نكهوش نزيدو أكثر في تخفيف هذا الضغط الضريبي، وإن كان راه هو متوسط بالمقارنة مع المحيط ليس عاليا، مقارنة مع المحيط بطبيعة الحال.

بعض الإخوان قالوا المواكبة لم تكن كافية بالنسبة لأسمو ما كين مشكل، احنا دابا إلى قلتو المواكبة بالنسبة لهاذ الإجراءات ما كانتش كافية يمكن تنقلها، ولكن بالنسبة (I'ICE) بالضبط راه هو الزامي من 2016 وتبتأخر كل مرة تنأخروه شوية عاوتاني نأخروه شوية، عاوتاني، فهمتني؟ راه ماشي ساهل، الفاتورة الالكترونية هي تزدت ولكن الفاتورة كانت الفاتورة الالكترونية هي غير الرقمنة، اللي ما كانتش عليه فاتورة راه ما معنيش، تنقلو هذوك اللي كاتو في المعاملات ديالهم خاص يكون بالفاتورة خاصهم دابا يتحولو تولي فاتورة إلكترونية، وهاذ الشيء خاص فيه واحد شوية ديال التشجيع أيضا، واحد شوية التشجيع باش الناس ينتقلو تكون هاذ الانتقال بطريقة أسمو.. ولكن نحن موجودين بطبيعة الحال باش نديرو مواكبة ونديرو وهاذ الشيء يكون بالتدرج وتعاونو عليه جميعا ما كين حتى شي مشكل.

بالنسبة للقطاع غير مهيكل، وبالنسبة للباة الجائلين بطبيعة الحال هاذ جوج الأمور هي ملفات ثقيلة وقديمة، والمعالجة ديالها ماشي ساهلة واحنا راه شحال من مرة درنا اجتماعات وكنفكرو في هاذ القضية واش كين شي مداخل أكثر سرعة من المداخل اللي كانت من قبل وإلا البرامج القديمة الحمد لله راه أدت واحد الجزء مهم، والقطاع المهيكل فاش تدار المقاول الذاتي تدار في الحقيقة لإعطاء الفرصة لجزء مهم بالقطاع غير المهيكل باش يدخل في القطاع المهيكل، وتدار فيه تخفيضات مهمة، بحيث أنه لا في التأسيس ديال هاذ المقاول الذاتي ولا في النظام الضريبي ديالو اللي هو تخفيزي 100%، 1% راه والو، اللي عندو (chiffre d'affaires) 1% سنويا، وأيضا من التخفيضات الأخرى اللي تدارت لهاذ المقاول الذاتي .

الآن تناقشو باش يمكن المقاول الذاتي يدخل في الطلبات العمومية حتى هو يستند من الطلبات العمومية، وأيضا آليات الضمان اللي هضرنا عليها ديال التمويل هضر عليها واللي حتى المقاول الذاتي عندو واحد الإطار خاص في هاذ المجال، هذي كلها واحد الإجراءات اللي تتطور سنة بعد سنة، ولكن ما عندخلوش شي إجراء ضريبي جديد تندوزو هاذ المناظرة اللي غادي تحاول تخرج لنا بواحد خريطة طريق متكاملة شاملة اللي يمكن بها نعرفو أشنو هي الخطوات اللي غادي نديروها واللي غادي نبرمجها على مدى السنوات المقبلة.

وبطبيعة الحال احنا عندنا واحد الإرادة على أن هذا الضغط الضريبي نقصوه سنة بعد سنة، غير غتدوز أسمو ومن بعد وبطبيعة الحال غادي نعلمو المعنيين بهاذ التخفيض من الضرائب بأي وثيرة، لأن خاص يمشي بوثيرة معقولة ومنطقية، وبأي مستوى، خاص يمشي بمستوى أيضا معقول ومنطقي، أما هو توجهه، اللي غادة فيه الحكومة منذ فترة، وكما قلت هاذ 2 الإجراءات اللي هضرت عليهم هما داخلين في هذا الاتجاه ديال التخفيض

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعد برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية إحدى المعابر الأساسية نحو خلق التوازن المجالي والجهوي الاجتماعي المشهود.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم حول التدابير التي تتخذونها لتنزيل هذا البرنامج وبلوغ أهدافه. شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

بالنسبة لموضوع الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فما هو السيد رئيس الحكومة منظوركم وما هي سياستكم المتبعة في هذا الصدد؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

سطرت حكومتكم برنامجا للحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فأين وصلت النتائج؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الجميع، يضر المواطنين ويضر المهنيين ويضر المقاولات، ويضر الأحزاب السياسية، يضر الجميع.

ولذلك هاذ الشيء خاصنا نحاولو ما أمكن نعالجو هاذ الظاهرة اللي هي سلبية وهي سيئة، والتي لا يمكن ما خاصهاش تستمر، ولكن وخا نقول لكم على القضية الحكومة راه تتشتغل، شوشوا أو لا تشوشوا فالحكومة مستمرة، إن شاء الله، وستنجح وستبين الأيام أن البرامج غادي تكون ناجحة على الأرض. والسلام عليكم ورحمة وبركاته.

السيد الرئيس:

طيب، شكرا السيد الرئيس.

نتقل الآن للمعالجة أسئلة المحور الثاني، المتعلق ببرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وعددها 8 أسئلة، نبدأها بأول متدخل عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر في البداية فريق الأحرار على دعمه بدقيقتين لفريق الأصالة والمعاصرة. السيد رئيس الحكومة المحترم،

بالرغم من الجهود والاستراتيجيات المعتمدة في ظل موضوع الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، نطرح أسئلة مقلقة زادت من حدتها التحولات العميقة التي يعرفها المجتمع المغربي.

في هذا الإطار نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن السياسات العامة للحكومة في مجال مواجهة الخلل المرتبط بالفوارق الاجتماعية والمجالية. شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم في الفريق الاستقلالي عن حصيلة برنامج الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية. وشكرا.

بطيئا، نسبيا هذا يحتاج فعلا إلى عمل وإلى جهد، إذن هذا أول شيء. ثانيا، هناك عدد من الإجراءات ومن الإصلاحات ذات البعد الاستراتيجي هي مؤثرة مباشرة على العدالة المجالية والعدالة الإجتماعية، ومن بينها مثلا التقدم في هاذ الورش ديال الجهوية المتقدمة، باعتبار أن الجهوية المتقدمة هي مدخل أساسي من مداخل تحقيق التنمية الجهوية، ومدخل أساسي من مداخل محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية.

وقد حرصت الحكومة منذ تنصيبها على الإسراع في تنزيل هاذ الورش وتجويده. وأريد أن أشير هنا إلى إخراج ميثاق اللاتمركز الإداري الذي إن شاء الله غادي ياخذ في الأشهر المقبلة الخطوات الأولى لتنزيله وتطبيقه، ثم بعد ذلك غادي بمشي تدريجيا والي غادي يكون رادف مقوي للجهوية المتقدمة، بل هو واحد العمود الأساسي من أعمدها. إذن هناك جهد على هاذ المستوى، لكن هذا مستوى استراتيجي.

أريد أن أتطرق فيما يخص الجهود العملية وبرامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، أتطرق إليه في ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول: هو مواصلة تعميم وتحسين الخدمات الأساسية في مجال الصحة والتعليم؛

- ثانيا: مواصلة الدعم البرامج الاجتماعية وتحسين حكومتها؛

- ثالثا: مواصلة تنفيذ مختلف البرامج الخاصة بالعالم القروي والي في مقدمتها برنامج الحد من الفوارق المجالية، وسأرجع إليه.

فيما يخص المحور الأول اللي هو مواصلة تعميم وتحسين خدمات الصحة والتعليم، أريد أن أقول هنا أنه في مجال التعليم اللي كيهضر بزاف في هاذ القضية ديال الجهد الذي تبذله الحكومة في مجال محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية، ذلك أن مجال التعليم هو حاجة أساسية لجميع الأسر المغربية، بل تقليص الفوارق المدرسية يؤدي إلى تقليص الفوارق الاجتماعية، لأنه مدخل من المداخل الشغل، وبالتالي تغيير الفئة الاجتماعية أو تحسين الدخل الفردي بالنسبة للأسرة.

وقد واصلت الحكومة مجهودها في دعم قطاع التعليم، كما تعرفون ميزانية 2018 وفي ميزانية 2019 ليصل اليوم إلى مبلغ 68 مليار درهم، ميزانية 2019 أي بزيادة 9 ملايين درهم مرة واحدة بالمقارنة مع 2012، لأن دخلنا بطبيعة الحال البرامج الاجتماعية ديالها، لأن قطاع التعليم ما فيش غير قطاع التعليم فيه البرامج الاجتماعية كلها الموجهة الخاصة بالتعليم وبالمتعلمين. وهاذ الدعم ديالها عندو عدد من المستويات.

على المستوى الأول، على مستوى تعزيز العرض التربوي، وهذا إصلاح المؤسسات والمؤسسات الجديدة إلى آخره، وهاذ الشيء فيه واحد الجهد سنويا كيتدار، دبا حولنا هاذ الجهد نضاعفوه، بالمناسبة بلغ عدد المؤسسات التعليمية 10.900 مؤسسة تقريبا في الأسلاك الثلاث، منها هاذ المؤسسات تزداد فيها 72 هاذ السنة مؤسسة، ولكن المهم منها 54% كلها

أي سياسة للحكومة لمواجهة الفوارق الاجتماعية والمجالية؟

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

نسألكم حول حصيلة برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

آخر سؤال في هذا الباب للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف

أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

ما هي السبيل إلى تحقيق طفرة تنمية شمولية ومندمجة للتخفيف من الفوارق الاجتماعية والمجالية.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة التي

استمعنا إليها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

مرة أخرى بغيت نشكر الجميع على إتاحة هذه الفرصة للجواب على هذا السؤال المتعلق ببرامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، وهي فرصة أخرى لأجود مرة أخرى عزم الحكومة وبذلها كل جهد الذي تستطيعه من أجل الوفاء بالعدالة الاجتماعية والمجالية، أن نسير في اتجاهها.

صحيح أنه المغرب غير ثاني نعرفو واحد القضية غادي نقولها بأنه إلى شفتنا الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014 مقارنة مع 2004، هناك تحسن في جميع المؤشرات المرتبطة بالعدالة المجالية والعدالة الاجتماعية. هاذ التحسن غير كافي، أنا متفق، خاصنا نديرو فيه المزيد من الجهود، متفق، ولكن هناك تحسن، و (l'indice de GINI) مؤشر (GINI) هو أيضا في تحسن في هذه السنوات الأخيرة، ما كافيش ذاك التحسن لا يزال

شاء الله، في هاذ السنة ندخل بعض هاذ الهيئات، لكن أيضا هناك مواصلة التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية الراميد.

اليوم من البداية اليوم تقريبا فنتا 12 مليون من المستفيدين، ولكن هذا تراكم اليوم عندنا 7 مليون و400 مليون مستفيد في تم يناير 2018 مما يمثل 3 مليون أسرة تقريبا وبميزانية التي خصصت له هذه السنة في 2019، مليار و600 مليون درهم في هذه السنة.

وأيا في تعزيز العرض الصحي هناك عدد من الإجراءات التي قمنا بها، بطبيعة الحال الحصاص في المجال الصحي كبير جدا، لكن أريد أن أشير هنا إلى البرنامج السنوي دبال القوافل الطبية والذي يتم أيضا بشراكة وبدعم من وزارة الصحة، أريد أن أشير إلى تفعيل عملية الرعاية هي التي تمتد من شهر نونبر إلى شهر مارس من كل سنة على مستوى المناطق والأقاليم الأكثر تضررا من البرد، والتي تكون معرضة لآثار البرد القارس، وعددها 28 إقليم في حوالي 7 جهات، تشمل هذه الخدمات التكفل بالحالات المستعجلة، بالمشاكل الطبية الوقاية منها، الرعاية الصحية وغيرها.

وهذه العملية التي انطلقت هذه السنة في 15 نونبر وستستمر إلى نهاية مارس 2019 على مستوى الأقاليم حققت عدد من النتائج الإيجابية، من بينها تنظيم 2300 زيارة للوحدات الطبية المتنقلة، وهذه الآلية التي تقوم بها وزارة الصحة باش يمشي المواطنين والمواطنات في المناطق البعيدة وهو ما يمثل 54% من عدد الزيارات المبرجة إلى حد الساعة وغادي نكمو 100% في نهاية مارس بإذن الله، إنجاز 74 قافلة طبية متخصصة وتقديم ما مجموعه 289 ألف خدمة صحية على الأقل، والتكفل ب 500 حالة مستعجلة على الأقل.

وللإشارة فإن المسح الوطني للسكان وصحة الأسرة ما بين 2011 و2018 والذي تم أخير أسفر عن تحسن المؤشرات الصحية بالوسط القروي بشكل ملموس، وهذا شيء مهم، حيث تم تسجيل ما يلي:

تقلص معدل وفيات الأمهات ب 37 نقطة من 148 إلى 111 لكل 100 ألف ولادة حية، مقابل 28 نقطة بالوسط الحضري من 73 إلى 44 لكل 100 ألف ولادة حية، يعني التحسن في المجال القروي رغم أنه غير كافي ولكن يسير بسرعة أكبر من المجال الحضري، لأن المجال الحضري أصلا كين واحد التحسن كبير.

تقلص معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة 26% دائما أتحدث عن الوسط القروي من 35 إلى 25 لكل 1000 ولادة حية.

ارتفعت نسبة تغطية النساء الحوامل بفحوصات ما قبل الولادة ب 17 نقطة من 62% إلى 79% نحتاج إلى التطوير وهذا الشيء إن شاء الله غادي ينجي تدرجيا ولكن هاذ التحسن في 5 سنوات شيء مهم وإن شاء الله نأمل أن يتحسن أكثر لنصل للتحسن اللي كين فالقطاع في المجال الحضري اللي هو 95% تقريبا من النساء الحوامل يشملهن الفحوص ما قبل الولادة.

في العالم القروي، 54% من هاذ المؤسسات توجد في العالم القروي، مع أنه في العالم القروي كان 45% من السكان اليوم، وأيضا بنية الاستقبال على مستوى الإيواء الداخليات، اتما شففتو بأنه في هاذ الميزانية دبال 2019 رفعنا الميزانية دبال الداخليات وبلغ عدد الداخليات اليوم 889 منها 545 بالوسط القروي، وتزاد العدد تقريبا ب 6 أو لا 7% هذه السنة.

مواصلة تعزيز الموارد البشرية، عندنا اليوم 120.000 أستاذ في مختلف الأسلاك التعليمية، منهم 47% يشتغلون في العالم القروي، لكن أيضا الدعم دبال هاذ القطاع هو أيضا دعم على مستوى البرامج الاجتماعية، تعزيز الدعم الاجتماعي في مجال التمدريس.

وأريد مرة أخرى أن أشير إلى مواصلة دعم برنامج تيسير، واللي قفزنا فيه، كما تعرفون، من 700 مليون درهم تقريبا في سنة واحدة، في هاذ السنة 2019 إلى 2 مليار و170 مليون درهم، وهذا زيادة كبيرة جدا بحوالي 1 مليار و400 ولا 500 مليون، عدد المستفيدين من المبادرة الملكية مليون محفظة، كما قلنا مرارا يتوصل دبا إلى 4 مليون و263 ألف مستفيدة ومستفيد، منهم 64% في الوسط القروي.

توسيع قاعدة المستفيدين من الداخليات والمطاعم المدرسية وتجويد الخدمات التي تقدمها، عدد المستفيدين من الداخليات 59% منهم في الوسط القروي، الإطعام المدرسي 94% في الوسط القروي، يعني هاذ الشيء كلشي تيمشي بالأساس إلى المناطق الأكثر هشاشة واللي أكثر حاجة، وهناك اليوم ما يفوق 1 مليون و25 ألف مستفيد من الداخليات والإطعام المدرسي أو من الإطعام المدرسي وحده بكلفة إجمالية تناهز 1 مليار 470 مليون درهم، هذا أيضا جهد كبير.

توسيع قاعدة الممنوحين في التعليم العالي، هاذي تتزاد كل سنة بحوالي تقريبا 30.000، كل سنة عدد الممنوحين تيزيد، وقد خصص، وأيضا ميزانية المنح تتزاد، خصص هذه السنة 1 مليار و800 مليون درهم للمنح.

التعميم التدريجي التعليم الأولي هو أيضا الهدف منه تقليص الفوارق، لأن في القرى، في البوادي، في المدن الصغيرة هناك تما فين كين قلة الإقبال على التعليم الأولي، إما لسبب عدم توفر البنيات، عدم توفر الإمكانيات أو البعد أو غيرها، ولذلك تدار برنامج دبال التعميم وغادي يبدأ، إن شاء الله، وهاذ السنة بدأ، عن طريق إنشاء أو بناء وتجهيز 5826 حجرة في المدارس الابتدائية، وقلنا هذه السنة راه تقريبا غادي نوصول للهدف اللي هو 100.000 تلميذ طفل جديد في التعليم الأولي هذه السنة.

المحور الآخر في مجال الصحة، بطبيعة الحال مجال الصحة هو أيضا واحد من المجالات المهمة التي تحتاج فعلا إلى أن نبذل فيها مزيدا من الجهد، وبطبيعة الحال أتم تعرفون وقد أشار أحد المستشارين المحترمين منذ قليل على أهمية توسيع التغطية الصحية وتعميمها لتشمل المهنيين وغيرهم من العمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء وغيرهم، وهذا أيضا برنامج راه الآن فيه المشاورات مع الهيئات المهنية الأولى المنظمة والمهيكلية، نتمناو إن

خاصها تعاود تصصح وتدقق، غادي تصصح وتدقق قبل أن يتم تعميمه بإذن الله.

لكن أيضا في المحور الثالث، هناك برامج خاصة بالعالم القروي، يمكن أن أقول بأنه اليوم عندنا برامج موجهة للعالم القروي، موجهة جدا، وهي الهدف منها هو نعطيو للعالم القروي واحد القدرة أكبر للوصول إلى الخدمات الأساسية للمواطنين ولتقليص الفارق المجالي الموجود بالعالم القروي والعالم الحضري، بطبيعة الحال هاذ الشي كيغني أيضا بخصوص الجهات اللي فيها عالم قروي واسع.

أولا، برنامج تعميم، تزويد الوسط القروي بالماء الشروب، الماء الصالح للشرب، فيه استثمارات وفيه برنامج، صحيح البرنامج الأول سالى وصلنا 96% تقريبا، لكن هناك برنامج تكميلي لتزويد جميع المراكز والدواوير بالعالم القروي في أفق 2026، وذلك ببرنامج أزيد من 6800 دوار و659 مركز.

البرنامج الوطني لتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، فقد تم إعداد البرنامج الوطني في هاذ المجال بالوسطين الحضري والقروي، ولكن هاذ البرنامج بالخصوص كيدف إلى تزويد مراكز الجماعات بما يسمى بالمراكز الصاعدة للجماعات في الوسط القروي جميعا بتطهير السائل، وهي تقريبا 1207 من مراكز الجماعات بالوسط القروي، 1207 مع إعادة استعمال 573 مليون متر مكعب من المياه العادمة سنويا في أفق 2040، بمعنى أنه غادي يكون تطهير السائل والمعالجة أيضا تقلصو من هاذ الخصاص المائي الذي تعانيه بعض المناطق.

برنامج الكهربية القروية الشاملة، هو أيضا مستمر ليصل إلى هذا المستوى، افهميني؟ وعندو نتائج إيجابية، انعكاسات إيجابية كبيرة على المناطق اللي كندخل فيها الكهربية وخصوصا على مستوى النشاط الاقتصادي، على المستوى الاجتماعي، وهو يساعد على تطبيق عدد من البرامج الأخرى الموجهة للمواطنين والمواطنات.

برنامج فك العزلة عن العالم القروي، هذا برنامج آخر يهدف إلى مخطط فك العزلة عن العالم القروي 28 مليار درهم، يستهدف المناطق الجبلية والمناطق الفقيرة ذات نسبة ولوجية منخفضة والدواوير الأكثر تضررا من حيث الولوجية وتأهيل الشبكة الطرقية.

لكن الذي أريد أن أشير إليه بالخصوص هو برنامج تقليص الفوارق المجال الاجتماعي بالوسط القروي 2017-2023 هاذ البرنامج الذي جاء تنفيذًا للتعليمات السامية لجلالة الملك وبغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم في أفق 2023 بطبيعة الحال، سطر لهذه البرامج 3 أهداف:

- فك العزلة عن السكان في المناطق القروية والجبلية؛
 - تعميم وتحسين ولوج الساكنة للخدمات الأساسية؛
 - توفير الشروط اللازمة للتعزيز وتنويع القدرات الاقتصادية.
- هذا البرنامج الوضعية ديالو، أولا، هو برنامج تبتوضع عن طريق

الآن سأحدث عن البرامج الاجتماعية، أتم كنعرفو هاد البرامج الاجتماعية هي برامج موجهة لأنها كتمشي للفئات الهشة والفقيرة وكتحاول ما أمكن تدعمها بدعم معين، إما بدعم مباشر مالي وإما دعم عن طريق الخدمات.

أريد أن أشير هنا إلى أن هذا فيه عدد من البرامج وهي كلها برامج موجهة ونوجهة على الأرض، برنامج الدعم المباشر للنساء الأرمال في وضعية هشة، الحاضنات لأطفالهن اليتامى، هاذ البرنامج كيشكل 15% من الخصاصات السنوية لصندوق التماسك الاجتماعي، عدد الأرمال المستفيدات لحد الساعة 91126 امرأة 156000 يتيم وبتيمة إلى حدود متم سنة 2018.

مواصلة تقديم خدمات صندوق التكافل العائلي، وهذا كيرتفع بطبيعة الحال نتيجة الإصلاح اللي درناه في السنة الماضية، وسعنا الفئات ديال النساء اللي غيستافدو منو أولا، ثانيا بسطنا الإجراءات ديالو وهذا سيؤدي إلى ارتفاع المستفيدات.

تنفيذ برنامج التعويض عن فقدان الشغل وهو الذي ناقش حاليا التحسين ديالو من خلال تعديل القانوني الخاص به.

لكن أهم شيء هو تحسين حكامه ومردودية البرامج الاجتماعية، تحسين وهذا نتيجة التعليمات الملكية الواردة في الخطاب السامي لصاحب الجلالة في الذكرى 19 لعيد العرش المجيد سنة 2018، المتعلقة بتحسين مردودية البرامج الاجتماعية، أعدت الحكومة مشروع قانون يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين في برامج الحماية الاجتماعية، وهاذ مشروع القانون غادي يكون إن شاء الله غادي يدوز، هاذ مشروع القانون مهم جدا، وغادي يجيكم للبرلمان قريبا، وغادي يكون هو غادي يمكننا:

- 1- من إحداث سجل اجتماعي موحد؛
- 2- إحداث سجل وطني للسكان؛
- 3- إحداث الوكالة الوطنية للسجلات.

وهاذي غادي تمكننا من أن نطور حكامه البرامج الاجتماعية، باش نعرفو شكون اللي كيستفد منها، واش كلهم يستحقون الاستفادة منها. ذيك الساعة غادي يكون عندنا سجل مركزي بمعايير مضبوطة ومراقب إلى آخره، اليوم فيها واحد شوية ديال مع الأسف الشديد ديال الذاتية، بمعنى الأشخاص الذين يقومون بالمعاينة أو بالتقارير إلى آخره، هاذ الشي غادي نخرجو منو عن طريق نظام موحد وسيفيدنا في جميع البرامج الاجتماعية التالية.

وأريد أن أشير هنا إلى أنه هاذ البرنامج الاجتماعي الموحد إن شاء الله واللي هاذ السجل الاجتماعي الموحد غادي يبدأ إما في آخر 2019 وبداية 2020 إن شاء الله، التطبيق ديالو النموذجي في جهة معينة، هي جهة الرباط، قبل أن يتم تعميمه، لأن خاصنا ذاك البرنامج، لأنه نظام معلوماتي خاصنا يتم التجربة ديالو لتزى التدقيق ديالو، وإلى كانت فيه شي مسائل

بطبيعة الحال هاذ البرامج تتعلن سنويا ويمكن الجميع كل برلماني في المناطق دبالو يعرف أشنو هي البرامج اللي تبرمجت، المشاريع اللي تبرمجت والمشاريع اللي غادي تبرمج، من يعد ويمكن للبرلماني أن يطلع على هذه المعطيات لأن اللجان الجهوية غادي يكون عندها هاذ الشئ كامل وأيضا اللجان المحلية على المستوى الإقليمي يكون عندهم هاذ المعلومات، ويمكن مراجعتها هناك.

ولكن المهم، احنا تنسهره مركزيا على التمويل وعلى الحكامة، أما البرمجة والإنجاز فالجزء الأكبر منو فهو محلي أو جهوي.

شكرا جزيلاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الرئيس، وأول معقب عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في الحقيقة السيد رئيس الحكومة ما عرفتش من غادي نبدأ التفاعل معك بعد المعطيات اللي قدمتها. أنا غنبدا لك السيد رئيس الحكومة منذ اعتلاء صاحب الجلالة نصره الله العرش، اللي قام بواحد الزيارة لكل الأقاليم ديال المملكة واللي كانت تاريخية واللي من خلالها من بعد ذلك الزيارة وأكبها مجموعة من المشاريع الكبرى، من طرق سيارة والطريق السريع ومجموعة من الأوراش، كذلك، الله ينصرو، أعطى مجموعة من المبادرات، من مبادرة وطنية للتنمية البشرية، من مبادرة التأهيل الترابي، برنامج استعجالي، مجموعة من الأمور.

فالسيد رئيس الحكومة، السؤال دائما تبتطرح عليكم أتما كحكومة مدى المواكبة، لأن الإشكال اللي عندنا في البلاد الآن سيدنا تبتخدم بوحدو ويد واحد ما تصفق، خاص المواكبة وبتركز وبحدة من أجل التقليل من هاذ الفوارق المحلية والاجتماعية على صعيد المملكة، لأن هناك أقاليم وحجات تستفيد وأقاليم لا تستفيد.

السيد رئيس الحكومة،

بديتو المداخلة ديالكم بثلاث محاور:

المحور الأول هضرتو على التعليم، فأنا تنشوف المواطن الآن المغربي يتقلب على جودة الحياة، يتقلب على ظروف عيش كريمة من تعليم، صحة، سكن ومجموعة من الأمور، فأشنو إلى كان المواطن تبتخرج في العالم القروي تبتلقى راسو معرض لمجموعة من الأمور، كايين ضغط الطبيعة، البرد، أيضا البنية التحتية الطرقية، انعدام المواصلات، وهنا تبتحس بشوية الإحباط،

اجتماعات عمل محلية وجمهوية، وهناك لجن جهوية وذلك جميع البرامج تبرمج هناك مركزيا اللجنة الوطنية يالاه تنشوف واش فعلا ذلك البرامج داخلية في البرنامج ديال لأن هو فيه مسائل خاصة فيه الولوجية يعني الطرق وفيه التعليم، وفيه الصحة، والصحة ببعض المعايير ديالها ولذلك باش ما يبتحس برمجة أي شئ خارج هذه البرامج، مركزيا ما تبتخلوش في نوعية البرامج فين غادي نسبقو وأشنو غادي نتليو إلى آخره، فلذلك كله يتم أسمو..

وتضم هذه البرامج أزيد من 2800 عملية ومشروع، بطبيعة الحال بالنسبة لسنة 2019 يمكن نشير إلى أنه بطبيعة الحال 2017-2018 تنفذ تقريبا البرامج ديالو، 2018 كانت 7.2 مليار درهم، إما منفذة كلية أو في الطريق إلى إتمام التنفيذ، بالنسبة ل 2019 منذ شهر دجنبر 2018 تم الشروع في المصادقة على البرامج الجهوية لتقليل فرق المحلية والاجتماعية في العالم القروي، يقدر المبلغ الإجمالي 6.5 مليار درهم.

بالمناخ هاذ التمويل ديالها تشاركي بين جهات متعددة، صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية يشارك بجزء محدود يصل من 45% أو 50% على حسب السنوات، ولكن جزء من أجزاء أخرى تشارك فيها جهات متعددة، إما قطاعات حكومية أخرى أو تشارك فيها الجهات أو يشارك فيها المكتب الوطني للكهربة والماء الصالح للشرب وهكذا، ولا يتم التمويل سوى المشاريع المسطرة في برنامج العمل السنوي المصادق عليه، الذي لا يمكن مراجعته إلا باقتراح من اللجنة الجهوية في حدود الموارد المالية المتاحة.

إذن ربما هناك عدد من المعلومات التي يمكن أن نعطيها في هذا المجال، فهمتيني؟ تقول بأن إنجاز الطرق القروية مهم 26% من البرنامج تبتشي للطرق القروية، وهناك بناء عدد من المؤسسات التعليمية هنا في مجال الصحة، هنا في مجال تزويد الماء الصالح للشرب وفي مجال الكهرباء القروية، لكن يمكن أن تقول بأنه هاذ البرامج من حيث التأثير ديالها العملي، هاذ السواوير أو المناطق القروية اللي استفتت من هذه البرامج في فك العزلة مثلا والولوج إلى الخدمات الصحية والتعليم والماء والكهربة هذه البرامج اللي نهدف إليها تصل تقريبا إلى 6 مليون ديال الأشخاص اللي هما تبتعيشو في هاذ المناطق التي تستهدف هذه البرامج بدل من 2017 واللي احنا غادين تنجزوه.

ومن المنتظر أن تخلق هذه البرامج وإلى ثبت بالنسبة للمناطق اللي تمت فيها هاذ البرامج أن تخلق ديناميكية اقتصادية وديناميكية ترابية جديدة، نتيجة خلق الظروف الملائمة للمواطنين والمواطنات، نتيجة إمكانية خلق أنشطة اقتصادية لأن إلى عندك مدرسة وعندك مركز صحي وعندك الكهرباء راه الأنشطة الاقتصادية، وإن كانت أحيانا تكون متواضعة ولكن غادي تحي، وخصوصا هذا غادي يدعم حتى التعاونيات اللي هي جانب اقتصادي مهم في هذه المناطق العزيزة علينا، والتي نعمل جاهدين على الاستجابة لها، إذن على الرغم من الخصاص لا يزال موجودا في عدد من المناطق، لكن هذه البرامج تمكن من تقليل هذا الخصاص تدريجيا.

منكم، السيد رئيس الحكومة، أن يتسم جوابكم وكلامكم بالموضوعية ليس إلا، وألا تردودا على مسامعنا أجوبة باتت غير ذات معنى، والتي تحاولون من خلالها التلمص من مسؤوليتكم والقاء اللائمة على الحكومات السابقة وتبخيس عملها وتحميلها مسؤولية فشل سياساتكم العمومية، لأن الشعب صوت لكم وبات لزاما عليكم أن تقلصوا من الفوارق الاجتماعية والمجالية، بناء على تصريحكم وبرامجكم، ولا تحاولوا السيد رئيس الحكومة، أن توهوننا أنكم تسلمتم البلاد وكأنها خالية من البنيات الأساسية، وأنكم انطلقت من الفراغ.

بالمقابل، نحن في الفريق الاستقلالي، نذكركم السيد الرئيس، أنكم تسلمتم الحكومة والبلاد تشق طريقها التنموي بكل نجاح وبكل تميز، وإن كان ببعض التعثرات طبعاً ولحظات المد والجزر.

تسلمتم، السيد الرئيس، عن حكومة الأستاذ عباس الفاسي بعد ما حققت أعلى معدل للنمو في حوض البحر الأبيض المتوسط ما بين 2008 و2011، حيث وصل إلى 4.7%، وقلتم بأنكم ستصلون إلى 7% والآن وللأسف لم تصلوا حتى إلى 3%.

سلمتم الحكومة عملت على مأسسة الحوار الاجتماعي، وعملت على الزيادة في الأجور، وحذفت سلاسل المهانة، حكومة أبدعت في إطلاق العديد من البرامج الطموحة وفق رؤية إستراتيجية واضحة الأهداف وكذا المراحل في السياحة، في الفلاحة، في الصناعة، في التجارة الخارجية والتكنولوجيات الحديثة. لم نصل إلى ذلك بإحسان أو بمشاكسة في المشهد السياسي، بل بسبيل أو سبيل طويل من التضحيات والآلام التي قدمتها أجيال من مختلف التيارات السياسية، ويتعين عليكم الآن فقط أن تتحملوا مسؤوليتكم بالتزامكم بعودكم، وهذا ما ينتظره المغاربة ليس إلا. أغلق القوس السيد رئيس الحكومة المحترم لكي أتفاعل مع ما تفضلتم في جوابكم عن سؤال الفريق بشأن حصيلة برنامج الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد التزمت حكومتكم في تصريحها بما يلي:

وضع مخطط تنفيذي لتسريع إنجاز برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي على مدى 7 سنوات بغلاف مالي يصل إلى 50 مليار درهم، مبني على الشراكة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات والجهات الجماعية والجماعات الترابية والعمل على تعزيز - دائماً، هذا التصريح الحكومي ديا لكم، السيد رئيس الحكومة - على تعزيز البرامج الحالية الهادفة إلى فك العزلة عن العالم القروي وتنمية المناطق الجبلية وتشجيع التمدد والتكوين ومحاربة الأمية، خاصة بالنسبة للفتيات في المجال القروي والأحياء الهامشية بالمدن.

ومن الطبيعي أن نساألكم اليوم عن مدى تحقيق الالتزامات المسطرة في هذا البرنامج، فباستثناء النتائج المنجزة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية

فيجب تفكير الحكومة بشكل مستعجل في الرفع من وثيرة تنزيل المشاريع التي هضرتو عليها كلها السيد رئيس الحكومة، لأن التعليم كان خصاص في الموارد البشرية، في التجهيزات، في مجموعة من الأمور.

إلى مشينا للصحة فحدث ولا حرج، كين خصاص ديال الأطباء على صعيد المملكة، كين مستوصفات في العالم القروي اللي هي الآن مغلقة، واللي زاد صدمني أكثر، السيد رئيس الحكومة، أن كنا في ممة دبلوماسية أن 5900 طبيب من أصل مغربي بفرنسا، واحنا عندنا خصاص محول على صعيد المملكة ديال 9000 طبيب، هذا سؤال يمكن لكم تديرو بحث، السيد رئيس الحكومة، وكما جاء على لسان رئيس لجنة الشؤون الخارجية الفرنسي اللي استضفتم في مقر الحكومة.

الجامعة كذلك، هناك بعض الأقاليم تفتقد إلى كليات، وهناك بعض الأقاليم تفتقد إلى مدارس موازية، فما الحل السيد رئيس الحكومة؟ مخلص التعجيل بكل البرامج والعمل بشكل تشاركي مع كل الفرقاء من جماعات وجهات وأقاليم للحد من هاذ الفوارق.

كاي خصاص كذلك في الماء الصالح للشرب، ليس هناك تركيز بواحد الاستشارة، أنا التمس من وزير التجهيز بأن يكون واحد الحوار وطني لتدبير هاذ قطاع الماء، لأن الآن أصبحت الحكومة مطالبة بتحويل 800 متر مكعب، في الوقت اللي تنلقوا أكثر من 100 متر مكعب تمشي للبحار مهددة، وأن مجموعة من الأقاليم تعيش جفاف، وزان، تاونات، بعض الدوائر بإقليم تازة، تيخص واحد التدبير السيد رئيس الحكومة اللي يكون.. ثم العنوان العريض، السيد رئيس الحكومة، هو البطالة أزمة شغل، احنا إقليم تازة على سبيل المثال، كين أزيد من 6000 يد عاملة تمشي لطنجة، ولكن إلى لقينا من بعد الأحداث ديال الكوشة، المشاكل الاجتماعية اللي ..أزمة البطالة...للأسف الوقت.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أتشرف باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية بالمساهمة في هذه الجلسة الدستورية والتعقيب على جوابكم بشأن سؤال الفريق في موضوع: ما هي حصيلة برنامج الحد من الفوارق المجالية؟

بداية، السيد الرئيس، أفتح قوسا (وأقول تصديرا أصبح واجبا، متمنية

كيف يمكن أن نفسر أن ظل هذه البرامج سجل تراجع في معدل إنجاز الطرق والمسالك القروية، والتي تراجعت بثلاثة مرات، حيث انتقل من أكثر من 1500 كلم سنويا إلى أقل من 600 كلم سنويا حاليا؟ ولماذا لم يمكن البرنامج من الرفع من نسبة الولوج إلى الكهرباء والماء، والذي استقر تقريبا عند نفس المستويات المسجلة منذ سنة 2011.

السيد الرئيس،

إن استمرار هذه الوضعية سيحول دون تدارك النقائص المسجلة، خاصة على الصعيد الاجتماعي المطبوع بوتيرة غير مسبوقة للاحتجاجات في مناطق جغرافية متفرقة وفئات اجتماعية مختلفة، وهنا أقول حتى التجار احتجاجوا، السيد الرئيس، هي سابقة في كل الحكومات، ولم يجيشهم أحد، بل مساو في صميم قوتهم اليومي، وبالتالي لم تبق أي فئة من فئات المجتمع المغربي لم تخرج للاحتجاج، الموسوم بالرفض المتزايد والمعبر عنه بطرق مختلفة، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لما تفاقمت الفوارق والتفاوتات المحلية ما بين الأحيال وكذلك النوع الاجتماعي؟

وفي هذا الصدد أحيلكم السيد الرئيس على النتائج الخطيرة التي كشف عنها مؤشر GINI، والذي يستخدم في قياس التفاوت في توزيع الدخل، ويشير بأن الفارق بين مستوى الدخل الفردي ومستوى الإنفاق للمواطن المغربي يفوق المعدل العالمي بشكل كبير، بل أيضا متوسط الدول المثيلة، أي الدول ذات الدخل المتوسط والمحدود.

وفي تقديرنا فإن أحد الأسباب المسؤولة عن تفاقم الفوارق الاجتماعية والمحلية مرده إلى تعطيل الحكومة لآليات الارتقاء الاجتماعي أمام فئات واسعة من الشباب المغربي، بل أضحي الأمل في الارتقاء الاجتماعي وتحسين الوضعية أضحي وهما لدى الأغلبية الساحقة، وخاصة في صفوف الشباب والنساء.

أجل، السيد رئيس الحكومة، الشباب والنساء، إذ نسجل ارتفاعا في معدلات البطالة في وسط الشباب إلى أكثر من 27%، فيما تصل نسبة البطالة لدى النساء 14% مقابل 9% بالنسبة للرجال.

السيد الرئيس،

هل تعلمون أن بلادنا لازالت تقع في المجموعة الرابعة فيما يخص مؤشر التقدم الاجتماعي، هذه المجموعة تضم البلدان التي تتميز بنتائجها السلبية على مستوى الإدماج والتمكين الاجتماعيين؟

هل تعلمون، السيد الرئيس، أن بلادنا كذلك تتذيل الترتيب في مختلف المؤشرات الماثلة ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية، منها مؤشر التنمية البشرية، الذي تحتل فيه بلادنا المرتبة 123 من أصل 188 دولة؟

السيد الرئيس،

أما حديثكم عن التراجع في نسبة الفقر فهو من باب قول الحق الذي يراد به الباطل، فما هو مؤكد اليوم؟ وهو أن التراجع المهم للفقر المطلق في المغرب، كما في مختلف دول العالم، فإن الفقر المطلق لم يعد كما هو معلوم

البشرية، بقيادة جلالة الملك نصره الله، وبعض المجهودات في مواصلة عمليات توسيع البنيات التحتية وتقديم الدعم لبعض الفئات الاجتماعية، فإن النتائج المحققة لا ترقى إلى حجم الطموحات والانتظارات المجتمعية، وتؤكد أن برنامج الحد من الفوارق المحلية والاجتماعية لم يحقق الأهداف التي كانت متوخاة منه.

ونسائلكم أيضا عن أسباب التأخر الكبير في تفعيل مضامين هذا البرنامج، فالأرقام والمؤشرات متوفرة، توضح الصورة الحقيقية لحال المجال وحال الإنسان، وتعكس معاناة القرى كما المدن من كل أشكال التزدي وضعف آليات الحكامة على الصعيد المركزي وكذا اللامركزي.

أرقام، السيد رئيس الحكومة، مخيفة، تكشف عن عطب في لوحة القيادة الاجتماعية للبلاد، التي أصبحت تضيق بالمؤشرات التي تعدت عتبات الإنذار والمقبولية، وأكدت لا جدوى البرامج الحكومية في تقليص الفوارق المحلية.

هذا ما أكدته أرقام المندوبية السامية للتخطيط، وهي أرقام رسمية، والتي أفرت بأن الوتيرة التي تسير بها البلاد جد بطيئة، وأن المجهود الكبير الذي بذل خلال العشرين سنة الماضية قد أضحي متجاوزا، ويلزمنا اليوم حوالي 25 سنة لتقليل من الفوارق من بين بعض الجهات بنسبة 50%.

جھتان، السيد رئيس الحكومة، فقط تساهم ب50% من الناتج الداخلي الخام، 3 جهات إن لم أقل 4 تشهد تأخرا كبيرا في مؤشرات التنمية، هي درعة- تافيلالت، بني ملال- خنيفرة، الجهة الشرقية ويمكن إضافة سوس - ماسة، هذه الجهة التي كانت هي التي تحتل المرتبة الثانية حين كنا أمام 16 جهة، الآن هي في المرتبة السادسة، والمؤشرات تقول بأنها ستصبح في المرتبة السابعة، حيث أن توزيع الاستثمار العمومي حسب الجهات لوحده كفيل بتكريس الفوارق المحلية، مادام مواطن يقطن في جهة مخطوطة كجهة الدار البيضاء - سطات، يستفيد من استثمار عمومي يعادل خمسة أضعاف ما يستفيد منه مواطن بجهة فاس- مكناس، أو بجهة درعة- تافيلالت مثلا، أزيد من 70% من الفقراء بالمغرب يعيشون بالقرى، نسبة الأمية تزيد عن 50% في العالم القروي وتصل في صفوف النساء بكل أسف إلى 88%، نفقد 148 سيدة عن كل 100 ألف حالة ولادة بالوسط القروي و73 سيدة بالوسط الحضري، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد يقل خمس سنوات في الوسط القروي، مقارنة مع الوسط الحضري.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاستقلالي، نعتبر أن استمرار حجم الهوة بين المجالات من أقاليم وجمعات هو نتيجة حتمية للتعثّر الكبير في إنجاز البرامج الحكومية ذات الطبيعة الاجتماعية، ومن ضمنها برنامج الحد من الفوارق المحلية.

الحكومة لم تتجح في استثمار الإمكانيات المالية المهمة التي يتيحها صندوق تأهيل العالم القروي، حيث لم يتم إنجاز سوى 5 مليار ديار درهم فقط في سنتين من أصل 55 مليار ديار درهم.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تفاعلا مع توضيحاتكم المهمة، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، لا يمكننا في الفريق الحركي الذي هو امتداد للحركة الشعبية، إلا أن نوه ببرنامج الحد من الفوارق المحلية والاجتماعية. كيف لا، وحرزنا هو السباق منذ تأسيس كأول حزب في المغرب المستقل وعلى مدى 60 سنة إلى الدفاع عن الجهورية كخيار تنموي إستراتيجي، رافعا رهان إنصاف الوسط القروي والعدالة الاجتماعية والمجالية واللغوية والثقافية، إلى أن أصبحت هذه الأفكار محط إجماع باقي التيارات السياسية؟ بل صارت بفضل حكمة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خيارات دستورية؛

ثانيا، نعتبر أن الجهورية المتقدمة هي المدخل الأساسي للتوازن التنموي بين الجهات والفئات الاجتماعية والتوزيع المنصف للاستثمار العمومي، شريطة تملك الفاعل الحكومي المركزي للقدرة على التنازل على تمرکز السلطة والصلاحيات. فبكل موضوعية ما عدا وزارة الداخلية، لازلنا لا نلمس هذه الإرادة عند باقي القطاعات الحكومية، ونأمل أن يكون ميثاق اللاتمرکز مناسبة لتملك هذا الوعد الجهوي؛

ثالثا، بخصوص هذا الميثاق، والذي وضع له أجنحة زمنية تمتد لثلاث سنوات قصد تفعيله، فينتطلب مواكبته بإعادة الانتشار في صفوف الأطر والموظفين، كدرعة - تافيلالت مثلا 4% من موظفي الدولة، ولازلت تفتقر إلى أغلب المديريات الجهوية والإقليمية. كما لا نخفيكم، السيد الرئيس، الحكومة أن أملنا وقناعتنا كانت هي إصدار هذا الميثاق كقانون ملزم وليس فقط كمرسوم، كما أن وزارة الوظيفة العمومية المشرفة على هذا الميثاق هي، مع الأسف، وزارة مركزية بدون أي تمثيلية جهوية أو إقليمية؛

رابعا، وبخصوص برنامج الحد من الفوارق المحلية والاجتماعية، والذي حددت محاوره في خمس تدخلات فقط، الطرق القروية، التعليم، الصحة، الماء الصالح للشرب والكهرباء، وبعد 3 سنوات فوحده محور الطرق القروية هو المفعل إلى حد الآن بسقف 22.000 كيلومتر في أفق 2023، وهنا يطرح السؤال الكبير حول مال هذه الطرق بعد إنجازها فيما يتعلق بصيانتها، خاصة وأن وزارة التجهيز لا تعتبرها ضمن اختصاصاتها، على اعتبار أنها طرق غير مصنفة، كما يطرح السؤال حول مدى التزام باقي القطاعات الحكومية بتحويل اعتماداتها المحددة في 60% مقابل 40% للجهات لبلوغ

بين الانشغالات الرئيسية في الأجندة الدولية لأهداف التنمية، بل إن الاهتمام اليوم ينصب على الفقر المتعدد الأبعاد والفوارق بمختلف أشكالها، والتي تعاني منها فئات واسعة من الشعب المغربي، حوالي 3.000.000 مغربي يعانون اليوم من الفقر المتعدد الأبعاد، 85% منهم في العالم القروي يعانون من الحرمان، أقل من دول العالم ويقوم على قياس درجة حرمان أفراد المجتمع من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية: ظروف السكن والصحة والتعليم، التي تتضمن بدورها 10 مؤشرات فرعية.

أكثر، السيد الرئيس، من 4.000.000 مغربي يعانون من الهشاشة، مواطن من بين اثنين تقريبا يعتبر أن المحيط الاقتصادي وكذا السياسي وكذا المؤسساتي لا يوفر له الإمكانيات الضرورية لتلبية حاجاته وتطلعاته حسب الإحصاءات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط، هذا ما نسميه، السيد الرئيس، "الفرص الضائعة" التي عجزت حكومتكم عن استثمارها.

مقتضب القول، السيد رئيس الحكومة، إن العديد من الفئات الاجتماعية تعاني الإحباط وتعاني اليأس ولا تستفيد مما تسمونه "منجزات حكومية في مجال الحد من التفاوتات المحلية"، وبالمناسبة و"المناسبة شرط"، ندعوكم إلى طرح نفس الأسئلة التي طرحها جلاله الملك في الذكرى 15 لاعتلاء العرش، حينما تساءل جلالته: هل ما نراه من منجزات ومن مظاهر التقدم قد أثر بالشكل المطلوب والمباشر على ظروف عيش المغاربة؟ هل المواطن المغربي كيف ما كان مستواه المادي والاجتماعي وأينما كان في القرية أو في المدينة يشعر بتحسّن ملموس في حياته اليومية بفضل هذه الأوراش والإصلاحات؟ الجواب لكم السيد رئيس الحكومة.

وحتى نيسر على من يكرمنا بالمتابعة داخل وخارج القبة، فإننا نستحضر الواقع الذي تعيشه القرى والحوضر المغربية والأحياء الشبه حضرية والتي نسميها "ملحقات" تسعفا بالمدن، نجد قرى ملتصقة داخل المدن، الواقع الذي يعيشه أي مواطن داخل جماعة أو إقليم أو جهة مدمجة تعاني خصوصا مھولا في البنيات وفي التجهيزات الأساسية.

باختصار شديد، الواقع مقلق، الواقع مزعج، يسائلنا جميعا ويفرض عليكم أتم بالذات كحكومة، رفع التحديات على المستوى المحلي والاجتماعي، بل المرور من مرحلة ترديد الشعارات إلى مرحلة التملك الحقيقي والفعلي والصادق لمضامين البرنامج، مما يفرض عليكم أن تعملوا على منح حرية القرار التنموي للجهات في كل المجالات.

السيد الرئيس،

يتعين أيضا إثارة الانتباه إلى مسألة جوهرية تطرح اليوم وتتعلق بأحد أخطر المشاكل التي نعانها جل السياسات ذات الطبيعة الأفقية، وهو بكل تأكيد مشكل تعدد المتدخلين وضعف التنسيق بين مكونات الحكومة، وهو أمر يكشف عنه واقع الممارسة في المجالين القروي والجبلية، وخاصة في تنزيل برنامج الحد.

والسلام عليكم.

وهذا رقم تبين بأن هاذ المناطق مازالة ما كيناش في التصور ديال الحكومة.
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.
الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد استمعنا لجوابكم حول برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، فهذا الموضوع أصبح يحظى بإجماع مختلف الفاعلين، وفي مقدمتهم المؤسسة الملكية.

السيد الرئيس،

إن تدبير السياسات العمومية على المجالي يتم في غياب أية رؤية واضحة وضامنة للحكامة الترابية ولشروط التنمية المستدامة المبينة على الاستئثار الأمثل للموارد الجهوية والمحلية وعلى الولوج الشفاف والمنصف والمرن، ناهيك عن كونه تدبير سياسي عمومي يتم خارج أية مقاربة تشاركية كفيلا بإدماج مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية للمجال الترابي، الذي يشكو من هشاشة البنيات التحتية وتشويه العمران وتدمير المجال البيئي.

فأين نحن من ميثاق المرافق العمومية الذي نص عليه الفصل 157 من الدستور، باعتباره مرجعية مؤسسة لقواعد الحكامة الجيدة على مستوى المرافق العمومية بالجماعات الترابية، لما لها من دور بارز ويومي في تقديم الخدمات للقرب بالمواطنين، والذي من شأنه أن يحدد بشكل واضح التزامات الإدارة الترابية وموظفيها ومسؤوليتهم في تقديم الخدمات العمومية؟

السيد الرئيس المحترم،

بالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تقليص الهوة بين مختلف المكونات المجالية والترابية، عبر جملة من المخططات والبرامج التنموية، إلا أنها تسير بوتيرة متايزة بين الجهات والمناطق، وهو ما يقتضي تطوير نموذج فعال للحكامة الترابية، يمكن من معالجة هذه التفاوتات بشكل ناضج وملمس.

إن التحدي الحقيقي اليوم يكمن في لمس الوقع المباشر والإيجابي لمختلف السياسات العمومية على المعيش اليومي للمواطن المغربي، ويساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق المجالية، من خلال مختلف المشاريع والبرامج العمومية، التي يتوجب إخراجها إلى حيز الوجود في آجالها المعقولة والمحددة، عبر التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة ووضع مخططات تحدد المؤهلات واستقلالها وتمييزها وتحول الإكراهات إلى

55 مليار درهم ككلفة للبرنامج؛

خامسا، الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، السيد رئيس الحكومة، يتطلب كذلك مراجعة خريطة الاستثمارات العمومية، حيث لا يعقل أن تظل ممرزة بثلاث جهات بما يتجاوز 60% بينما جهتي درعة - تافيلالت وجهة الشرق على سبيل المثال لا تتجاوز نسبة استفادتها 4%، مع الأخذ بعين الاعتبار حجم الحصص في البنية التحتية والتجهيزات؛

سادسا، السيد الرئيس، لا بد كذلك السيد رئيس الحكومة، من تدبير تشريعي وتنظيمي قصد تشجيع الاستثمار في الجهات غير المنصفة منذ عقود، من خلالها تحفيزات ضريبية تخلف الجاذبية لدى المستثمرين، وهنا نقترح العودة إلى زونينغ المعمول بها إلى حدود نهاية التسعينات، إلى جانب حل إشكالية العقار وكذا تمكين الجماعات الترابية من ممارسة اختصاصاتها الذاتية وضمان انخراط القطاعات الحكومية في تفعيل الاختصاصات المشتركة والمنقولة.

سابعا، السيد رئيس الحكومة، كما تعلمون تعتبر جهة درعة - تافيلالت الجهة الوحيدة التي تم إحداثها في إطار التقطيع الجهوي الجديد، وتشكل أيضا نموذجا للتفاوتات المجالية على عدة مستويات، فهي الجهة الوحيدة، إلى جانب الأقاليم الجنوبية للمملكة، التي تفتقر إلى جامعة قائمة الذات ومستشفى جامعي، فضلا عن إشكالية الربط بباقي الجهات، من خلال حلم النفق والطريق السيار وتعزيز النقل الجوي وحل إشكالية الماء ووضع برنامج تموي للتحفاظ على الواحات كعلامة مميزة للجهة؛

ثامنا، في هذا السياق، السيد رئيس الحكومة، نعتقد في الفريق الحركي أن الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية يحتاج إلى سياسة عمومية منسجمة ومخطط للتنمية القروية، مبني على الالتقائية والتنسيق في البرامج والحكامة في التدبير والتمويل.

وختامنا نجزم أن المدخل الأساسي للتوازن الجهوي والمجالي والاجتماعي المنشود هو التعجيل ببناء نموذج تنموي جديد، كما دعا إلى ذلك جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، على اعتبار أن النموذج التنموي الحالي أثبت عجزه، حيث أكد مرصد ظروف حياة الساكنة التابع للمندوبية السامية للتخطيط، أن وتيرة هذا النموذج تتطلب على الأقل أزيد من 20 سنة لتقليص التفاوتات المجالية إلى النصف فقط.

السيد رئيس الحكومة،

لا بد أننا نشير أن بعض مناطق الجهات المحظوظة، كما قالت الزميلة سابقا، أن المسألة دائما اللي تتطرح في الأسئلة ديالنا هما بعض الجهات، وبالخصوص الجهة ديال درعة - تافيلالت، اللي خاصها واحد الالتقائية خاصة، لأن هاذ الإشكالية اللي تتعيب الجهة ديال درعة - تافيلالت، كلشي الإخوان يتحدثو عليها، ودائما في جميع الأسئلة ديالهم تتطرح هاذ المسألة، ولكن دائما ملي تنجيو للبرنامج الميزانية ديال الدولة تنلقاو بأن الاستفادة من هاذ البرامج ديال الوزارات تنلقاو دائما 0.05 عند جميع الوزارات،

المستشار السيد محمد حيتوم:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

تعتبر العدالة المجالية مدخلا أساسيا لإحقاق العدالة الاجتماعية، لما تضمنه من توزيع متوازن ومتكافئ للتقسيم الترابي والاستثمار والاستفادة المتوازنة لما يخرتن من طاقات بشرية وموارد طبيعية.

وغير خاف كذلك على أحد الأهمية المركزية للعدالة الاجتماعية في ترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون، كما دلت على ذلك كل التجارب الناجحة.

صحيح أن الحكومة سطرت برنامجا وطنيا للحد من الفوارق الاجتماعية والترايبية وخصوصا بالوسط القروي. وإذا كانت الأهداف المعلنة لهذا البرنامج ترمي إلى تحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق القروية والجبلية عن طريق تلبية احتياجاتهم من المباني الأساسية والمرافق الاجتماعية، فواقع الحال، السيد رئيس الحكومة، من خلال ما أبرزته العديد من التقارير يؤكد على أننا مازلنا بعيدين كل البعد على تنفيذ هذه الأهداف، حيث أن نسبة الأشخاص الذين يعانون الفقر والهشاشة ما تزال مرتفعة وذلك أن الفوارق توجد في مستوى أعلى من متوسط مقارنة مع بلدان مماثلة.

ويزداد القلق إزاء هذه الوضعية عندما نأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المتعددة الفوارق سيما الجانب الاجتماعي والجانب النوع وكذلك الفوارق المجالية، كما نبه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إشكالية أكبر وهي تتمثل في أن الحد من الفوارق يكتسي صيغة معقدة جدا بالنظر إلى طبيعتها التراكمية زيادة على قابلية انتقالها من جيل إلى جيل وهذا يؤكد وجه الاستعجال في معالجة الظاهرة وضرورة وضع حد لهدر الزمن السياسي.

السيد رئيس الحكومة،

إن ازدياد وثيرة الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية واتساع رقعتها جغرافيا يفيد أن الفقر والبطالة في صفوف الشباب والفوارق أصبحت تتجاوز حدود المقبول، لذلك أكدنا غير ما مرة في فريق الاتحاد المغربي للشغل على ضرورة العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية، ووضع حد للقرارات اللاشعبية التي تمس في الصميم القدرة الشرائية لكافة المواطنين وفتح حوار وطني اجتماعي يفضي إلى تعاقدات جدية وجديدة، فإذا كان النموذج نموي الحالي لبلادنا قد استنفذ مداها بإجماع مختلف الفاعلين فإن النموذج الجديد يجب أن يتأسس على العدالة الاجتماعية والمجالية من خلال هدفين إثنين يتجسدان في الحد من الفوارق الاجتماعية ومعالجة التفاوتات المجالية، وذلك عبر ضمان التمتع الفعلي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والإدماج الاقتصادي للشباب عبر التكوين والتشغيل وضمان العيش الكريم، ولن يتأتى ذلك إلا برفع تحديين إثنين، يتعلق الأول

مؤهلات والاستفادة من الفرص المتوفرة.

إن تجاوز محدودية البرامج الاجتماعية الموزعة بين العديد من القطاعات الوزارية تتطلب الالتفاتة والتنسيق بين مختلف الفاعلين المتدخلين في هذا الإطار، وإطلاق مرحلة جديدة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تشمل البرامج المدرة للدخل وكذا العمل على تصحيح الاختلالات بشأن منظومة التغطية الصحية وإعطاء دفعات قوية لمختلف البرامج الاجتماعية، والتي تمول معظمها في إطار صندوق التماسك الاجتماعي والقيام بإصلاح ضريبي يعتمد مبادئ المساواة والشفافية والعمل على إدماج القطاع غير المهيكل ومحاربة التملص والتهرب الضريبي، وضمان الخدمات العمومية التي تحتاج إليها الساكنة والتي تشمل مجموعة من المجالات كاللعليم والصحة والنقل والثقافة.

كذلك على الحكومة الاجتهاد لتوفير فرص الشغل، بحيث يعتبر التشغيل المدخل الأساسي لمعالجة الفوارق الاجتماعية، وذلك من خلال الالتزام بالتدابير التي تتضمنها الإستراتيجية الوطنية للتشغيل والإقدام على تعديل الأولويات والاستثمار في التعلیم الأساسي والارتقاء بمبادرة التنمية البشرية وتجاوز المنهجية المتبعة إلى حد الآن، فضلا عن نهج إصلاح عميق للمنظومة الجبائية والعمل على تشجيع الاقتصاد الاجتماعي والنضامني ومواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة.

السيد الرئيس،

وحتى لا ننسى كذلك القطاع الفلاحي وما له من أهمية على المستوى المعيشي والوظيفي للسكان في البوادي، فلا بد من تضافر الجهود للبحث عن أسواق خارجية مهمة، لكي تتمتع الفائض الذي لدينا من المنتجات الفلاحية والتي كان الفضل له في توفره لمخطط المغرب الأخضر والذي يعرف التسويق، وكذا التسويق يعرف بعض المشاكل، والتفكير كذلك في المناطق التي تعرف شحا في التساقطات، وأعني بهذا النصف الجنوبي من المملكة.

السيد الرئيس،

وختاماً يمكن القول على أنه رغم تسطير الحكومة للعديد من البرامج كإجراء للتخفيف من الفوارق الاجتماعية والمجالية، إلا أنها لم تنجح في ضمان ديمومتها، لكونها لم تهيأ الظروف التي من شأنها ضمان نجاحها، وبالتالي تظل الفوارق الاجتماعية والمجالية تشكل عائقاً أمام النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، هذا الأخير الذي يعتبر حجر الزاوية في السياسات العمومية ذات الصلة الوثيقة بالمواطنين، وارتفاع الطلب الاجتماعي في ظل تحولات ديموغرافية وسوسولوجية ومجالية.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

بلادنا مسلسلا من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسسية نحو تحقيق اللامركزية وتجاوز الاختلالات بين مجالات وجهات المغرب المختلفة، وهذا ما يرسخ لدينا القناعة أن إشكالية معالجة الاختلالات والفوارق المجالية يتجاوز إمكانية الحكومة ليضعها ضمن أولويات ومسؤوليات الجميع، حكومة وبرلمان وكل الفاعلين السياسيين الوطنيين والمحليين بما فيهم الأحزاب السياسية.

حضرات السيدات والسادة،

وكما جاء في نص تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الفوارق الاجتماعية والمجالية لسنة 2016، فإن مسألة الفوارق تشكل حاليا في المغرب تحديا كبيرا، اعتبارا للتحويلات الكبرى التي عرفها المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة، وذلك بالنظر إلى تناهي رفض الفوارق ووعي المواطنين المتزايد بحقوقهم وتعبيرهم أكثر فأكثر عن عدم رضاهم مقارنة مع حاجياتهم وانتظاراتهم.

وفي سياق نفس التقرير فإن مستوى المساهمة في الناتج الداخلي الخام حققت 3 جهات من 12 جهة إلى حدود سنة 2015، 58.5% وهي جهة الدار البيضاء - سطات والرباط - سلا - القنيطرة ثم طنجة - تطوان - الحسيمة، مما يدل على تركيز جغرافي قوي في خلق الثروة، وفي نهاية 2017 كانت 3 جهات من أصل 12 جهة تستأثر ب 55% من المقاولات في المغرب، مما يؤثر سلبا على النمو والتشغيل بالجهات الأخرى.

وفيما يتعلق بالفوارق الاجتماعية المجالية تجدر الإشارة إلى معدل الفقر في جهات مثل درعة - تافيلالت وبنو ملال - خنيفرة مرتفع جدا، واحنا هاذ الشيء واعيين به دائما بنو ملال - خنيفرة ودرعة - تافيلالت خاصهم واحد المجهود، السيد رئيس الحكومة المحترم، إذ تضم 7 جهات من مجموع 12 جهة 74% من مجموع السكان الفقراء، كما أن تركيز السكان الفقراء بالعالم القروي يفوق بكثير الحواضر والمدن، وقد أكدت تقارير المندوبية السامية للتخطيط أن معدلات البطالة مرتفعة بخمس جهات، إذ تجاوزت نسبة البطالة 15.7%، وحسب نفس التقارير فإن 4 جهات فقط تضم حواضرها ومدنها نسب بطالة أقل من المعدل الوطني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إثارة هذه المؤشرات ليست لغاية إلقاء اللوم أو بالمسؤولية على طرف أو ذاك، ولكن هي فقط للاستئناس ولمعرفة حقيقة الفوارق الصارخة اقتصاديا واجتماعيا بين المجالات الوطنية جمويا، بل هناك فوارق بين نفس الأقاليم داخل نفس الجهة، فمثلا الرباط ليست هي الخميسات أو سيدي سليمان، بنو ملال ليست هي خنيفرة مثلا، ميدلت ليست هي الراشيدية. بين المدينة والقرية أيضا، أما المناطق الجبلية حالة سكانها أكثر فقرا وأكثر تأزما.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

قد ير البعض أن تعزيز الحكامة واستعادة الثقة للمواطنين في قدرة

بضرورة خلق الثروة بصورة كافية، فمعدلات النمو حاليا تظل ضعيفة ولا يمكنها أن تحقق ذلك.

ويتمثل الثاني في تعزيز آليات إعادة توزيع والتضامن وجوده حكومتها. ونقترح في الاتحاد المغربي للشغل المحددات التالية للنموذج الجديد، إن إقرار العدالة الاجتماعية والمجالية ليست مسألة تقنية بل هي عملية معقدة تحتاج أن يتم البناء على أساس التآزر من خلال استثمارنا ما أنتجته كل المؤسسات الدستورية والوطنية في هذا المجال، وإشراك حقيقي لكل الفاعلين وعلى رأسهم الحركة النقابية؛

الرهان على الترابط الجدلي بين العدالة الاجتماعية والمجالية يقتضي أن نضع الإنسان المغربي في صلب السياسات العمومية ورفع تحدي تيسير الولوج لجميع الخدمات وفي مقدمتها التعليم، التكوين، الصحة، الشغل، السكن والعدالة؛

ضرورة استحضار المبدأ الدستوري للمساواة بين الجنسين وإعمال مقاربة حقوق الإنسان واستلهاج المرجعية الكونية المتعلقة بالمنظومة الدامجة للعدالة الاجتماعية والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى؛ جعل التكوين والتربية المدخل الأساسي والحاسم لتحقيق العدالة الاجتماعية؛

الحسم في نوعية الاستراتيجية الموجهة لمحاربة الفقر والاقصاء الاجتماعي والمجالي؛

وتجدد بالمناسبة، إقتراحنا لتجميع وتوحيد كل الصناديق والمؤسسات المختصة في هذا المجال، في شكل مؤسسة للمالية الاجتماعية تضمن ترشيد وحكامة تسييرها.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نشكركم على جوابكم، مؤكدا على أن الاختلالات المجالية ليست وليدة اليوم، ولا يمكن ربطها بسياسة حكومية محددة ومعينة، لا من حيث التشخيص والوقوف على الاختلالات ولا من حيث اقتراح الحلول ووضع السياسات العمومية الكفيلة بتدارك العجز الاجتماعي والمجالي، كما أن معالجة الاختلالات لا ترتبط بقطاع معين، بل هي وثيقة الصلة ببرامج حكومية متعددة السنوات وعلى المدى المتوسط والبعيد.

بلادنا اختارت اختيارات إستراتيجية لا رجعة فيها، بدأ التوجه نحو اللامركزية واللاتركيز ببلادنا منذ الستينات من القرن الماضي، وقد عرفت

ينالير واضطربنا أننا نديرو الإضراب نهار 20 فبراير ومسيرات جموية نهار 24 فبراير، إلى قلت بأنني من أكادير إلى خدينا الفوارق المجالية ما بين أكادير و10 كلم على تدارت اللي تتسكها الطبقة العاملة، فوارق كبيرة بزاف ما فيش حتى الحد الأدنى للعيش الكريم، أساسيات العيش الكريم ما كاينة.

إلى مشينا في الاتجاه الآخر، مشينا إلى أيت عميرة وأورير ولا القليعة تنلقوا بأنه الهشاشة واصله لواحد المستويات خطيرة جدا.

إلى مشينا للدشيرة المدينة ديالكم أيضا غادي نلاحظو فوارق غير ما بين أكادير والدشيرة اللي هو جوج ديال الكيلومترات.

إلى مشينا هنا قريب لرباط وهنا داخلين للقنيطرة كيدوز الطريق السيارة على عين السبع اللي منطقة جد هشة.

إلى مشينا نتكلمو أيضا على المنطقة اللي أنا منها، إلى مشيت نتكلم على بني مسكين، فهاذ المنطقة ديال بني مسكين، مشيت كقلب على البرامج اللي دارتها الحكومة لصالح هاذ المنطقة، ولا برنامج، باستثناء برنامج واحد لتثمين السردى والسياحة القروية، هاذ المنطقة ما فيهاش حتى سياحة، أش بغاو يجيو يدرو السواح؟ ما كاين والو، عوض هاذ الشي سيرو ديرو التثمين غير ديال نبتة الصبار، اللي الآن راها مشات، كل شي.. كانت في المنطقة، هاذ النبتة مشات، الآن هاذوك الأراضي الرعوية ديال هاذ بني مسكين، كينبت الآن فيها الآن نبات السدر، لأنه الشباب ديالهم كلهم مشا للخارج وما بقاش شكون يجيد ذاك النبات ديال السدر، على الأقل وزارة الفلاحة تشوف غير كيفاش تدير لذاك النبات ديال السدر. على ذكر الصبار، البرنامج الوحيد الآن على الصعيد الوطني هاذ النبتة هاذي ولا هاذ الفاكهة المهمة كمشي، أشنو اللي دارت الحكومة؟ ولا شيء.

إلى مشينا للبرنامج اللي كان في المجموعة ذات النفع ديال صبار أيت بعمران، الآن انتهت.

إلى مشينا للبرنامج ديال تفيشوت ديال تزييت لتثمين زيت أركان، مشا لأن ما فيش الماء والضو.

إلى مشينا نتكلمو على المشروع أجمالي ديال وزان ما انطلقش كاع.

هاذي هي البرامج اللي كنتكلمو عليها، إلى نرجع للمنطقة ديال... تكلمتو على التعليم والصحة، نرجع للمنطقة ديال بني مسكين، تكلمت مع وزير الصحة، أكثر من 6 أشهر، لا يعقل أنه خاص الحكومة تستمع لينا أيضا كبرلمانيين، البرلماني هنا كيتكلم على (Leishmaniose) مدة ديال سنة هاذي وباقي كيعاود يتكلم عليها مرة أخرى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

انتهى الوقت السي حيسان، شكرا السيد المستشار المحترم. آخر كلمة في التعقيبات للسيد المستشار المحترم السي عبد اللطيف

المؤسسات والسياسات العمومية على تحسين ظروف عيش الساكنة حلا، وقد يرى آخرون إشراك السكان المحليين والفاعلين والشركاء الاجتماعيين والجهويين بتعزيز ميثاق اللامركزية واللاتركيز وسيلة أيضا لتجاوز الاختلالات، لكن العنصر المالي والاقتصادي حاسم في القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

أعتقد، السيد رئيس الحكومة، أنه من باب الإلحاح التأكيد على التعليمات الملكية السامية، غير ما مرة أكد جلالته أن من الواجب والملح والمستعجل مراجعة النموذج التنموي للمغرب في أفق الإجابة على عدة تساؤلات كبيرة، أي أين هي ثروة المغرب؟ لماذا لا يستفيد منها كل المغاربة على وجه التكافؤ؟ لماذا لا تستفيد منها مختلف مجالاته وجهاته على وجه العدالة الترابية؟ لماذا لا يتم استثمار نتائج المخططات الوطنية الكبرى مثل مخطط المغرب الأخضر وانبثاق واليوتيس وغيرها لخلق فرص التكافؤ بين كل المواطنين المغاربة في الجبل والسهل، في القرية والمدينة وفي الشمال كما في الجنوب وفي الغرب كما في الشرق؟

نحن ننتظر منكم، السيد رئيس الحكومة، عند إعدادكم ومراجعتكم للنموذج التنموي، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة، نصره الله. والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

تكلمتو لنا اليوم وقلت لنا بأنه كان بزاف ديال البرامج، فعلا كاين بزاف ديال البرامج لمحاربة الهشاشة والفقر، ولكن هي كلها برامج هلامية وتنلقوا برنامج يمول من برنامج آخر، احنا اليوم كان بودنا ناقشو معكم البرنامج ديال الحد من الفوارق الاجتماعية، ومشيتو جايين لنا بزاف البرامج عاود ثاني نتكلمو عليها، وجيتي لنا عاود ثاني برنامج تيسير وبرنامج الأرامل.

بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، إلى كان تبتنع على أرملة باش تجمع ما بين التعويض على برنامج تيسير والتعويض على البرنامج ديال الأيتام، فنتسمح للبعض الآخر أنه يجمع ما بين التعويض على البرلمان والتعويض في المجلس الأعلى للحسابات، ويجمع ما بين معاش استثنائي ومعاش مدني، وما كاين حتى مشكل، ولكن الفقراء لا صعب، ما يمكنش لهم يجمعو ما بين هاذ التعويضات.

إلى مشينا نتكلمو على الفوارق المجالية، تكلمت وقلت السيد الرئيس الحكومة بأنه على كل برلماني أنه يشوف المنطقة اللي هو فيها، أنا برلماني نقاي، الحوار الاجتماعي واقف، اضطربنا ككتابة أننا نديرو مسيرة نهار 11

وفي الأخير يتعين الإلحاح وبقوة على ضعف مؤشرات الحكامة التي تؤدي إلى ضعف مستوى تقييم السياسات العمومية وربط المسؤولية بالمحاسبة والحق في المعلومة هي التي تمنع المجتمع من المشاركة الجادة والمسؤولة في بلورة سياسات عمومية فاعلة.

ويبقى أماننا التأكيد على أن الطريقة التي يتم بها تدبير الاقتصاد والتوازنات الاجتماعية ليست قدرية ولا حتمية أو جامدة، بل هي متوقفة على توفر الإيرادات والقدرة والجرأة والشجاعة على الأقل في احترام الدستور، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس شكرا جزيلًا.

المهم كثير من السادة المستشارين أثاروا موضوعات خارجة عن السؤال، ولكن نحاولو نجابو عليها شوية، ولكن قبل من ذلك الشي بغيت غير نقول واحد القضية، الله يرحم بكم اللي في الحكومة 20 عام يدير ذيك الشي متواضع، كنعقول لي أنا جاي عامين تقبل لي نديرو، كون كان سهل وكون راه درتيه هادي شحال هادي.

اسمحو لي على هذا التعليق لأن بعض المرات يكون شوية ديال الغير المنطقي، ثم ثاني راه احنا أمام المواطنين خاصنا نعطيو معلومات ذات مصداقية، جميع التقارير الوطنية كلها تقول بتقلص الفقر المدقع، تقلص الهشاشة، تقلص الفوارق.

أنا غادي تقرا لكم من كتاب ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الثروة الإجمالية للمغرب، إن الفوارق التي - أنا نقلت ذاك الشي بالسمية أنا خرجتو من هنا، وتسالا لي شوية أسمو - إن الفوارق التي تفاقمت على مستوى الإثاق ما بين 91 و 2001 قد عرفت تراجعاً بنسبة 95% بين 2014-91 حيث سجل مؤشر جيني 0.388 سنة 2014 مقابل 0.406 سنة 2001، تقلص معدل جيني، هذا تقرير لا تقلص أكثر الآن، لا 2014 حتى هذا التقرير صدر سنة 2016، تقلص حتى يكون عندي التقرير الجديد وأنا نعطيه لك.

ولكن نحن في إطار التقلص المستمر، اسمح لي وما يمكنش هاد الشي يقول شي واحد آخر هاد الشي في التقارير الدولية كلها، ماشي ما كيقولوش ما تقلصش، كيقول التقلص خاصو جمد أكبر، ما كافيش أنا متفق معكم، ولكن ما نقولوش حاجة بحال إلى والو ما دارت، إلى والو ما دار هذه الأحزاب خاصها تقدم استقالتها كلها لأن كانت في الحكومات كلها إلى اليوم.

أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

لا أخفيكم أنني كنت أنتظر جواباً أكثر جرأة وأكثر قوة، لأن جوابكم أخفى كثيراً من الجوانب التي كنا ننتظر سماعها، باش غادي يمكن لكم حتى في هاذ المستوى تستمرو في تنفيذ هاذ البرنامج، هل بالمدخل الجبائي، بالإعانات الدولية، بقروض دولية؟ لم تتحدثو عن وضع جهاز أو الهيكل الاقتصادي ديال البلاد، اللي عيان، فاقد لكل نجاعة، بدون هذا لا يمكن أن نقضي على الفوارق الاجتماعية.

صحيح أنه هناك مجهود في تقريب المجال، ولكن المشكل الحقيقي مازال قائماً في مستوى المعيشة الذي لا تستطيعون تقريبه ولا إيجاد حل ما دمتم لم تدخلوا إلى عمق المشكل.

صحيح كذلك على أن الجهة تعتبر ربما أهم مدخل، ولكن هذه الجهة تعطلت، الولاية الأولى كلها تنتظر القانون التنظيمي، الولاية الثانية قريبة تكملها هي مازال ما بدينش كذا، ربما الولاية الثالثة غادي ندخلو للمشكل ديال الموظفين والموارد البشرية إلى متى؟ ولكن هو بيتي مهم، هناك مداخيل لابد أن تقولونها، نقول لكم من بينها ضرورة إعادة النظر في كيفية الإثاق العمومي، هناك تبذير، هناك عدم المراقبة والمسؤولية والمحاسبة.

المدخل الثالث: التسريع بإعادة النظر في تصحيح الاختلالات الموجودة في النموذج التنوي، أن تبدؤوا، أن تقولوا للمغاربة ما هي الاختلالات ونوعها؟ فين جات واشمن السبب واش في النظام الاقتصادي؟ واش في الإختيارات السياسية أو التوجهات السياسية من المسؤول؟ كيف في بلاد فيه 40 حزب بدون أي مشروع متوافق عليه.

المدخل الثالث أو الرابع تحسين الوضع العام ليشمل هذا التحسن مختلف شرائح المجتمع، وهناك إشكالية ديال الثروة في البلاد مجتمعة في يد أقلية الحديث الآن على 3 دالناس كيملكو 44 مليار ما يساوي استهلاك 370000 مغربي، هناك خلل في الأجور في المداخيل، في أشياء كثيرة جدا.

المدخل الخامس بيتي الصحة والتغطية الصحية والتعليم إلخ وأشرتم إليه يعتبر أساساً وهو مصدر الإخلالات حقيقة لأنه لا يمكن أن نأمل وجود تقارب حتى في المستوى المعيشي بدون أن يكون هناك الحد الأدنى للحق في التعليم وفي الصحة.

على 7 سنين وأنا يلاه دوزت عام ولا عامين.

أودي الله يهديك أصحابي برنامج الفوارق المجالية بدأ سنة 2017 ما بديتوهش أنتما، وشفتي دبا؟ أنا ما كنبغيش ندير شي حاجة ديال اسمو.. غتقول ليا الدوار ما وصلش الضو أنت تقولها ليا معقول تقول ليا خاصنا نوصلوه مزيان، ولكن غتقول لك علاش ما وصلتمش أنت فاش كنتي فالحكومة 20 عام، يلاه، ناقص عامين تقولو غير 4 سنين 16 عام، راه دبا مشكل، لا، احنا كتقولو إلى كان غناقشو بموضوعية وتقولو هاذ الأمور خاصنا نديروها وتحتون الحكومة باش تديرها وأنا نواعد بها والعام الجاي تقول ليا ما درتياهش وخا واعدتي بها، أنا متفق معك، ولكن الفوارق راه جات من شحال ماشي حتى لليوم.

طيب غادي نجي للقضية ديال هاذ البرنامج للحد من الفوارق المجالية موزع جمويًا بطريقة منطقية، علاش؟

أولا لأن جميع الجهات فيها العالم القروي فيها العالم البعيد، فيها الصعوبات، ولكن الجهات اللي فيها الصعوبات أكثر تعطى ليا أكثر، مثلاً جهة الشرق، جهة درعة- تافيلالت اللي قالو الإخوان، بني ملال يتعطى لهم أكثر من الدار البيضاء، وهذا معقول في هذا البرنامج هذا، وهذا منطقي، ولكن ما يمكنش تقول بأن الدار البيضاء ما فيهاش فوارق، ما نساوش بأن جهة الدار البيضاء فيها 7 المليون وكين الجهة اللي فيها غير مليون ونصف، ما يمكنش الاستثمار العمومي ل 7 المليون اللي خاصني عدد حجرات الدراسة، عدد المستوصفات، عدد المستشفيات، عدد أسمو ديال 7 المليون ماشي هو ديال مليون، طبيعي يكون فوارق، الاستثمار العمومي لأن عدد السكان حتى هو محدود وليس فقط المساحة، ولكن المساحة حتى هي محدودة، هذه الأولى.

ثانياً، راه خاصنا نعرفو بأن الرفع من الاقتصاد الوطني هو استراتيجية تمشي على المدى الطويل ما كندراش على المدى القصير، إذا واحد الشوية ديال الفلوس اللي عند الدولة شتتم على الجهات والدواوير وبدات تشوف أش غادي ندير؟ ندير طريق تحفر ومن بعد كندشوف فيها؟ كندير مناطق صناعية، كندير مناطق جذب باش يمكن تخلق الثروة باش تجيب المستثمرين، باش تخلق مناصب الشغل، باش تعطى متنفس للوطن والوطن غادي يعطي متنفس تدريجياً للجهات، وهاد الشي اللي تدار الاستراتيجية اللي تدارت قبل ما نجي أنا، وقبل ما تجي حتى الحكومة السابقة، ولذلك اليوم ولت عندنا مراكز جذب وطنية لاستثمار الخاص عموماً وخصوصاً الأجنبي وأصبحت هي في خلق مناصب الشغل في خلق الثورة ولت كتحسن وغادي تحسن تدريجياً، ولذلك في إطار برنامج التسريع الصناعي غادي يولي التنزيل الجهوي لبرنامج التسريع الصناعي، والذي أعطى جلالة الملك الانطلاقة ديالو، التنزيل ديالو الأول في سوس ماسة، لأن خاصنا كل جهة نعطيوها حتى هي القوة ديالها باش أسمو... ولكن هاد الشي ما يمكنش يتدار مرة وحدة، إذا درتية مرة واحدة غادي يفشل.

خاصنا نكونوا واضحين مع المواطنين وتقولو حاجة تقولو ما درتيش، ثم واحد القضية، أنا تقرا عليكم واحد التدبيرة جاتني غير دابا، باش نكونوا جهة درعة تافيلالت ترصد 82 مليار سنتيم لبناء حوالي 450 كيلو متر في 3 سنوات لفك العزلة بالعالم القروي، انعقد يوم الأربعاء 6 فبراير بمقر ولاية درعة- تافيلالت اجتماع اللجنة الجهوية لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والتزايية بالوسط القروي، هاذي مسؤولية محلية وجموية، احنا كنعاونو الدولة كنعاون كتقولو هذا الجزء من الميزانية غير جزء، وبالمناسبة ما خاصناش نخلطو بين صندوق التنمية القروية وبرنامج تقليص الفوارق، هذاك كيمول جزء والجزء، الأكبر كين مؤسسات أخرى كيمولو، هذا هو الموضاج اللي تدار النهار الأول في 2016 و2017 وهكذا بدينا، الصندوق هذاك عندو مجالات هذا من مجالها، خاصنا نفرقو بيناتهم هذاك الخلط وأنا عرفت بزاف شحال من مرة المرة الثالثة والمرة الرابعة وأنا فالبرلمان كندحاول نوضح هاذ القضية، هناك مسؤولية محلية وجموية، ديرو البرامج ديالكم تدخلو أنتما البرلمانين لهاذ اللجنة وقولو ليه هاذ الدوار بعيد خاصو هو الأولوية على الدوار القريب إلخ.

إذن هاذ الشي راه تشاركي، واش الدولة الميزانية اللي خاصها تعبأ عبأتها؟ هنا ساءلونا، قلتو في القانون 2019، 7 ديال المليار تدارت غير 3 مليار، معقول، هذا مسؤولية الحكومة، هذا الأول.

ثانياً واش شي برنامج كتندفدو جهة مركزية وزارة التجهيز هاذيك الطريق مادارتش لأن هي اللي مكلفة ساءلونا، الحاجة اللي مكلفة بها لجان جموية ومحلية خاصنا تساءلواها هي، علاش تدار مجلس الجهة وكتتجمعو باش يحاسبو مجلس الجهة؟ لأن عندو برامج، عندهم الصلاحيات الكاملة، اسمحي لي، الكاملة، أودي الله يهديك، لا.. تساهم في وضع البرنامج، اللجنة الجهوية هي التي تضع البرنامج، ما خاصناش تقولو.. اسمح لي في إطار الصلاحيات المخولة لهم شي حاجة اللي ماشي من صلاحياتهم ما كندشوش معهم فيها. ياودي يدير غير ذاك الشي اللي عندو الإمكانيات راه البرنامج اسمح ليا، البرنامج 50 مليار محدود ومحدد شكون اللي غادي يعطي، ذاك الشي اللي غتعتطي مركزياً غتعتطي.. راه محدود، ما تبقاش تقول لي أسمو، صافي محدود.

ثانياً، اسمح لي، البرنامج يسير بطريقة على حسب المدة ديالو، لأن البرنامج بدا في 2017 حتى ليونيو 2017 في 2018 دبا مبرمج 2019 راه غير عام ونصف باش بدا، ولكن باش تقول ليا فعام ونصف حقق ذاك الشي اللي غنحقق في 7 سنين، راه عندو البرنامج سنة بعد سنة، البرنامج إلى قلنا كذا وكذا ديال الطرق راه هو على حسب التقدم راه عندي جميع البرنامج شحال تحقق منه هاذ السنين كلشي محدود، 30% من المؤسسات التعليمية المبرجة تم إنجازها أو إصلاحها، 53% من المؤسسات التعليمية المبرجة ولكن مبرجة على مدى 7 سنوات ذاك الشي اللي تحقق في عامين، لأن عامين غيتحقق الحصة ديال سنين، ما يمكنش تحاسبني

وكنخدم، هاذ الشي اللي كنعرف.

بطبيعة الحال كايين ثاني مشوشين اللي كيشوشو، احنا عارفين، لا ماشي أنت، اسمحي لي لالة، ما كنعصكش، دبا وقت ما قلت شي حاجة شي وحدين كيقولو لك يا كما أنا، أنا ما كنعصكش أنتي ولكن المشوشين كايين، وخاصهم يفهمو بأن هذه البلاد إن شاء الله غادي تطلع ياذن الله وغادي شامة بين الأمم ويجهد جميع المغاربة والتعاون دبال الجميع وأن احنا في الحكومة لن نرضخ لا للتشويش ولا للتشويه ولا للتئيس ولا للتبئيس وهذا الشي كولو غادي نقاوموه، والحكومة مستمرة وذاك الشي الآخر كلشي دبال الأخبار المكذوبة راه لا أساس لها من الصحة.

طيب، لابد أن أجب أيضا على بعض المعلومات الأخرى بالنسبة لتطبيق البرنامج، برنامج الحد من الفوارق المجالية، بالمناسبة البرنامج اليوم الدواير اللي وصلوهم الطرقات راه كيحسو بالفائدة دبالهم، لا نساو بأنه في 2017-2018 أنجز ما يقرب من 3000 من الطرق القروية أو المسالك القروية، إما صيانة وإما إنجاز 3000 كلم راه ضخم، ما كنا كنديرو حتى الثلث دبال هاد الشي من قبل، 3000 كلم، وما نساوش بأنه فيما يخص التعليم وفيما يخص الصحة أنجز أكثر من الثلث دبال البرنامج اللي كان مقرر من هنال 2027.

وأيا بالنسبة للتزويد بالماء الصالح للشرب، ما يناهز 18% من العمليات المبرجة، 5000 عملية ربط فردي للماء الصالح للشرب في القرى، بطبيعة الحال ما كلناش كلشي، وهاد الشي غادي يجي تدريجيا، وأقول للذين ينتظرون ينتظرو، راه من حقهم وهاد الشي إن شاء الله البرجة الآن تم جمويا وغادي نعلنو على البرنامج دبال 2019 إن شاء الله، وغادي نمشيو فيه للقدام بطريقة سريعة ياذن الله.

طيب أشنو هو النقطة، بالنسبة للصبار، أنا متفق معك كان هناك مرض دبال الصبار، وهذا أعبي العلماء، ولكن أشنو هو الحل اللي الآن تبلور؟ هو هذه القضية دبال الصبار طورت عدد من الأنواع هي 8 الأنواع أصناف الصبار مقاومة لهذه الحشرة، الحشرة القرمزية، ويتم تدريجيا إعادة زرعها.

فلذلك نطلب المواطنين والمواطنات يقبلو الزرع دبالها، يدلو يدورو واحد النوع آخر اللي غادي يصبر جينيا، غادي يصبر من حيث التركيبة دبالو، لهذه الحشرة هذه، وما عندناش شي حل آخر، وبالمناسبة هاد الشي راه ماشي غير خاص بالمغرب راه في البحث العلمي وفي التفكير دبالو، فلذلك هذا حل هو حل استراتيجي وبطبيعة الحال وزارة الفلاحة مستعدة باش تدعم وتوأكب المواطنين في هذا المجال ونطلب منهم أسمو... لأن هاد الشي كيجي من غير.. أسمو... ها اتما كتشوفو الحمى القلاعية حتى هي دخلاتنا من الخارج، واش احنا اللي درناها؟ ولكن خاص في مجال الوقاية، مجال العلاج اللي هو جذري اللي مريض خاصنا ما يمكنش نخليوه يعادي آخرين، وأيضا التلقيح اللي كيكون في واحد المسافة معينة كايين واحد الهيكله، واحد الهندسة معينة دبال الوقاية، خاصنا ندمجو فيها

دبا كايين جهات، جهة الشرق إنشاء الميناء دبال المتوسط الشرقي، الميناء دبال الناظور غادي يعطي متنفس جموي ولكن خاصو 3، 4 سنين يلاه يخرج، لأن هاذك الميناء هو اللي غادي يغري المستثمرين يجيو، أما المنطقة الصناعية لوجدة راه كانت شمال هادي، ما عرفتش واش كايين مستثمرين هنا نقول لهم هما الأولين بمشيو، لأن دبا الواحد كيجي يقول للآخرين شنو يدورو ولكن هما ما عمرو ما يدور، احنا جربنا مناطق اللي الناس كيغوتو وبيقولو للاستثمار يجي والناس دبالو كيستثمرو في جهة أخرى ما يجيش لتا، كمشيو كيقولو لهم إيو اتما بداو ببلادكم بعدا باش تجرو آخرين يجيو، كيقول لك لا لا حتى توفرو، لأن لابد من توفير الظروف والشروط.

والشروط والظروف لإعطاء الجهة الشرقية دفعة قوية هو يكون عندك هاذك الميناء كبير دبال الاستيراد والتصدير لأن كبار المستثمرين اللي غادي يوليوا عملية جر بالنسبة للجهة خاصهم ميناء حدامم يصدرو، وخا تعطيم التحفيزات اللي بغيتي ما يجيوش، راه أنا شخصيا تفاوضت مع شركات عالمية، أنا شخصيا مع واحد الشركة باش تحي بغاؤ غير الدار البيضاء باقي ما جاوش كاع، تنقولو لهم لا نمشيو لهننا، كيقول لك أنا الدار البيضاء بغيت (Mécanicien) ها هو حدايا، بغيت (plombier) ها هو حدايا، بغيت (informaticien) ها هو حدايا، بغيت كذا ها هو حدايا إلى آخره الميناء حدايا كيجيب لك حجج، كتحاولو تسيسو معهم نخفزوهم نشوفو ندفعوهم، هاد الشي الدولة كنديرو، وراه شي وحدين مشاوا للحسيمة المنطقة الصناعية بسبب التشجيع دبال الحكومة والدفع دبالها، الحث والمفاوضات إلخ باش يبغى يمشي لأن المستثمر ميمكنش نرض عليه، خاصني نرغبو، خاصني نشوفو كفاش يمشي.

الشروط يجب أن نوفرها ولكن الشروط اللي هي كبيرة هي شروط إستراتيجية كحتاج الوقت، وكحتاج إمكانيات كبيرة، فلذلك هاد الشي غادين فيه، وإن شاء الله غادي يوصل، ولكن يحتاج إلى شيء من الوقت ولكن ما نساوش بأن اليوم الثلثين دبال مناصب الشغل التي أحدثت في المناطق الصناعية والمنطقة الحرة في طنجة في جهة طنجة من خارج الجهة، بمعنى فبن ما درتي واحد القطب اقتصادي قوي راه كيفنع البلاد يجيو الناس فبن ما كان كيشغلوه فيه، ولكن هذا لا يمنع من أن كل جهة خاصها الحصة دبالها.

ولذلك الاستراتيجيات الكبرى الآن دبال الموانئ، دبال المطارات، دبال المناطق الحرة، منطقة حرة في كل جهة هو يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجهوي، ولكن كياخذ بعين الاعتبار التوزيع الجهوي في إطار الممكن، فهمتيني؟ في إطار الممكن، وراه غادين فيه وغادي نديروه إن شاء الله، ونحن متفائلون، وما كيدش الإحباط يعانوا من اليأس، أنا كنعظن بأنه شي المواطنين ما كانش الواقع مقلق ومزعج فيه شوية القلق، ولكن أيضا مفرح، بلادنا تحقق إنجازات كبيرة، وعندنا واحد الأمل كبير، وأنا بعدا ما كنعشعش بذاك الشي، أنا كنعخرج في الصباح كنعقول باسم الله وكنعكفط

وبالمناسبة، جميع الجهات كتحاولو نهمو بها، ولكن إستراتيجية ما يتخليلوش الناس بأن ذاك الشي آني، إلى طورنا المطار، إلى طورنا النقل الجوي، إلى طورنا البنيات على مستوى معين راه فك العزلة على الجهة في طور النقاش ما نخليوهش. وجميع البرامج الأخرى ديال القصبات كيف ما قالت السيدة الوزيرة أو برامج أخرى، وما نساوش بأنه أيضا على مستوى – تبع معايا- التشغيل العمومي ياك أمدام الزومي؟ على مستوى التشغيل العمومي درنا واحد الجهد غير مسبوق، وهاد العام غيكون 40 ألف في التشغيل العمومي وهذا من إيجابيات التعاقد.

بالمناسبة الذي لا يميزهم من حيث الأجر والترقية ديالهم عن الموظفين الآخرين أي شيء، ولكن الإيجابية ديالو أنه كيغطي للجهات إمكانية التشغيل يكون في الجهة في الإقليم باش هاد الجهات يعطيها أهمية أكثر. شكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

شكرا لكم جميعا على مساهمتكم.

أعلن عن رفع الجلسة، وفي نفس الوقت افتتاح جلسة أخرى جلسة اختتام الدورة.

وبطبيعة الحال وزارة الفلاحة راه تدعم جميع الناس اللي كيتحرقو لهم البهائم ديالهم نتيجة المرض ديالهم كيتدعمو من 5000 درهم حتى ل 27000 وعلى حسب النوع ديال البهائم وذاك الشي.

فلذلك، كينطلب من الفلاحة اللي عندهم شي شك بأن شي حاجة من البهائم ديالهم مرضو خاصهم يخبرو، لأن خاص المرض يتحد تما، هذه مسؤولية ديالو تجاه راسو والبهائم ديالو وذاك الشي وتجاه الناس الآخرين الكسابة. التعويض راه كايين قلتو، غير المعايير ديالو باش نتأكدو، راه تعطى لعدد من الناس أنا عندي ناس شهادات لأن أنا كنتبع شوية هاد الموضوع واخا أنا ما عنديش معرفة كثيرة دقيقة ولكن كنتبعو.

طيب، ومرة أخرى أشكر الجميع وأريد أن أوكد، أنا غير زدت هذالك البرنامج، غنرجعو له مرة أخرى إلى بعيتي. لا، حضرت عليها، لا حضرت عليها، اعطينا البرنامج ديال درعة- تافيلالت بالمناسبة درعة- تافيلالت كمنبها لأن هاد السنة دارت أعلى مناصب الشغل على حسب المنودية السامية للتخطيط، هي الثالثة أو الرابعة في مناصب الشغل إحدات 17000 منصب شغل في سنة، وهذا مهم ودليل على أنه بدات تتحرك فيها الحركة من بعد الدعم ديال الطيران، لأنه هذالك دعم حتى هو، الدعم ديال الطيران باش تولى الرحلات أكثر وثمان رخيص باش رجال الأعمال يمشيو والناس ديالهم يسافرو، وأيضا هاد البرنامج ديال تقليص الفوارق المحلية وبرامج أخرى متعددة بطبيعة الحال مهمين بها ومهمين بجميع الجهات.